كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة إساءة استخدام موارد الدولة خلال الانتخابات

وثيقة توجيهية أعدها المعهد الديمقراطي الوطني

2021
المعهد الديمقراطي الوطني
لورا غرايس

شكر وتقدير

تمت صياغة هذا الدليل في سنة2021 من قبل المستشارة في الشؤون الانتخابية لورا غرايس وذلك بالشراكة مع موظفي المعهد الديمقراطي الوطني لكسي ماريك بوارو, أنيكا بوراتشي وأمندا دومنغاز. أوكلت مهمة القيام بأعمال البحث وجمع المعلومات الأساسية إلى مايكل ماكنالتي الموظف السابق لدى المعهد الديمقراطي الوطني.

نود التوجه بشكر خاص إلى جانات زهو من التحالف الزمبابوي المعني بالديون الخارجية والتنمية وإلى موظفي المعهد الديمقراطي الوطني جوليا بروذرز وبات مارلو لإبداء ملاحظتهما حول هذا الدليل. تجدر الإشارة كذلك إلى أن مهمة تصميم هذا الدليل وإخراجه أوكلت إلى المستشار في شؤون التصميم دانا سوليت.

المعهد الديمقراطي الوطني هو مؤسسة غير متحزبة وغير حكومية وتعمل لغايات غير ربحية, بالشراكة مع متعاونيها في كافة أنحاء العالم, بهدف تعزيز وصيانة المؤسسات والمسارات والمعايير والقيم المعتمدة وتأمين جودة حياة أفضل لفائدة الجميع. يتطلع المعهد الديمقراطي الوطني إلى مشاهدة عالم تسوده قيم الديمقراطية والحرية وتؤمن فيه الكرامة للجميع. خلال 38 سنة الماضية, تعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع المنظمات المدنية في 70 بلد, حيث ساهم في تنظيم أكثر من 250 دورة انتخابية نزيهة وشفافة في كل هذه البلدان. للحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن, برجى زيارة
موقع الواب .www.ndi.org

1 I. ملخص تنفيذي
2 II. الإطار والتعاريف
5 III. تصميم خطة مراقبة مؤثرة
14 IV. مراقبة التجاوزات حول موارد المؤسسات
21 V مراقبة التجاوزات حول الموارد القسرية
27 VI مراقبة التجاوزات حول الموارد الترتيبية
31 VII مراقبة التجاوزات حول موارد الميزانية
37 VIII مراقبة التجاوزات حول موارد الدولة
38 IX نشر الاستنتاجات
41 ملحق أ –
47 ملحق ب- الموارد
50 ملحق ج- الالتزامات الدولية لمحاربة ظاهرة الفساد السياسي خلال فترة الانتخابات

ا. ملخص تنفيذي

يتسبب الفساد السياسي في استفراد فئة قليلة بموارد الدولة وفي الحياد عن المسار الصحيح الذي يضبط المسؤوليات الأساسية للأطراف الحكومية. من الأشكال الفاضحة للفساد السياسي يمكن ذكر إساءة استغلال موارد الدولة خلال فترة الانتخابات حيث تتعرض هذه الموارد – سواء كانت مادية أو بشرية أو قسرية أو ترتيبية, أو تلك الخاصة بالموازنة أوالمتعلقة بوسائل الإعلام أو الموارد التشريعية منها – إلى إساءة الاستعمال بهدف الحصول على امتيازات انتخابية, إضافة إلى تغييرها لوجهة الموارد وإبعادها عن أهدافها الشرعية, تتسبب إساءة استعمال موارد الدولة خلال فترة الانتخابات في هدر القيم الأساسية الخاصة بنزاهة الانتخابات وطمس شفافيتها, حيث يتسبب هذا السلوك في هضم حقوق المترشحين والأحزاب بشكل مباشر وحرمانهم من حق التنافس الصريح والنزيه على السلطة, ويسلب المواطنين حقوقهم في التعبير عن دعمهم السياسي ويمنع اختبارهم الحر والمباشر لممثليهم. طالما بقيت بدون مراقبة, يمكن أن تتسبب إساءة استغلال موارد الدولة, بشكل دائم وسافر, في تحديد نتائج الانتخابات بشكل مسبق وتقويض ثقة المواطنين في المسار الديمقراطي وفي النيل من قدرة الحكومات على خدمة مواطنيها.

في حين قد تنجح بعض الأطراف – على غرار هيئة إدارة الانتخابات وجمعيات الصحفيين والهيئات التعديلية الأخرى, في رصد بعض الخروقات, يبقى المراقبون غير المتحزبين من المواطنين في موقع ملائم لمراقبة حالات التجاوز الحاصلة حول موارد الدولة وذلك بفضل حضورهم المتواصل على الميدان وفهمهم الجيد للمسار الانتخابي وموقفهم المحايد على جميع المستويات. غير أن التجاوزات التي تحدث بخصوص إساءة استغلال موارد الدولة خلال فترة الانتخابات تبقى معقدة وتمثل تحديا مستعصيا على الأمد الطويل. وبتالي, يتعين على المجموعات استنباط حلول استراتيجية حول أهم التحديات وتقديم مقترحات أكثر سلاسة كل في مجاله.

الغاية من صياغة هذا الدليل هي مساعدة المجموعات والمواطنين المكلفين بمراقبة الانتخابات على اتخاذ قرارات استراتيجية حول ماهية وكيفية مراقبة التجاوزات المسجلة بخصوص موارد الدولة إلى جانب العدد الكبير من المهام الموكولة لهم بصفتهم مراقبين. تقدم هذه الوثيقة عددا هاما من الاعتبارات الحيوية حول الطابع النقدي الذي يجب أن يكتسيه هذا العمل, بما فيه ذلك الجوانب الآتية: ما هي التجاوزات التي لها أكبر تأثير على نزاهة الانتخابات وشفافيتها وما هي أبرز التجاوزات التي يجب التفطن لها؟ كيف يتم التطرق لهذه التجاوزات في الإطار القانوني, إن وجدت أساسا؟ كيف تتم مراقبة هذه التجاوزات, بالنظر للمعلومات المتوفرة ومستوى الشفافية المطلوب؟ إلى أي مدى تبقى عملية المراقبة ممكنة ومؤثرة بالنظر للقيود القائمة داخليا وخارجيا؟

يقدم هذا الدليل لمحة شاملة تعكس إساءة الاستعمال للموارد المؤسساتية والقسرية والتعديلية, وتلك الخاصة بالميزانية, خلال فترة الانتخابات. كما يقدم هذه الدليل عددا واسعا من المنهجيات – بما فيها المراقبة المباشرة وأهم المقابلات وتحليل البيانات الرسمية والتحقيقات المعمقة والتقارير المدققة للمواطنين ومراقبة وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية – والنقاشات التي تساعد, بأفضل طريقة ممكنة, على مراقبة مختلف أصناف إساءة الاستعمال للموارد. يبرز الدليل كذلك الاستراتيجيات الناجحة والمختلفة حول مراقبة الانتخابات والتي تم استعمالها لتوثيق حالات إساءة استعمال موارد الدولة في كافة أنحاء العالم. أخيرا, يعكس الدليل النقاشات القائمة بين فرق مراقبة الانتخابات وحرصها على تقديم كافة الاستنتاجات والتوصيات بطريقة ملزمة ومقنعة مع الاستناد إلى الحجج والقرائن السليمة والدامغة.

II. الإطار والتعاريف

الفساد السياسي يحدث عندما يقوم الأفراد أو المجموعات بإساءة استعمال سلطات الدولة –سواء كانت السلطات مالية أو ذات أي طابع آخر – وذلك لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة وغير مشروعة. تشمل حالات إساءة الاستعمال هذه الاختلاس والابتزاز والحظوة والمحسوبية, على سبيل الذكر لا الحصر. كما أن الفساد السياسي يضر بوظيفة الدولة ويمس من رفاهية البلاد ويعرضها للخطر. هذا التصرف يتسبب في إهدار هذه الموارد ويمنع الحكومة من استثمارهذه الموارد في المجالات التي تكون مسؤولة عنها – على غرار الصحة والسلامة والتربية وحكم القانون – إضافة إلى تسببها في حرمان المواطنين من هذه الخدمات – وخاصة الفئات المهمشة بما فيها المرأة والأقليات العرقية والدينية والإثنية والأشخاص من ذوي الإعاقة إلخ... وبالتالي, يكون الفساد السياسي سببا في التقليل من قيمة الوظيفة السليمة للدولة وتفاقم انعدام المساواة – الأمر الذي قد يجر البلاد إلى الانزلاق نحو مخاطر عدم الاستقرار لتبلغ مستوى العنف أحيانا.

الأسباب التي تجر المرء إلى الوقوع في فخ الفساد السياسي تتفاقم أثناء الانتخابات, حيث أن السياسيين الفاسدين المتواجدين في السلطة غالبا ما يعتقدون أن الفوز في الانتخابات يمنحهم مكاسب أكبر حتى وإن كانت بغير حق. ومن ناحية أخرى, تراهم يؤولون انهزامهم في الانتخابات على أنه فقدان لهذه الفرص وسببا في امكانية مواجهة خطر المقاضاة لاحقا. لا يتورع المؤولون الفاسدون في الذهاب إلى أقصى الحالات أثناء الانتخابات بما فيها استغلال موارد الدولة لإرشاء المواطنين والذهاب إلى حد ممارسة الاكراه ضدهم.

تمثل إساءة الاستخدام موارد الدولة أثناء الانتخابات شكلا خاصا من الفساد السياسي يلجأ إليه, بغير حق, الفاعلون والمترشحون والشاغلون لمناصب سياسية لاستغلال النفوذ والبضاعة العمومية حتى يفوزون في الانتخابات. يشمل استغلال موارد الدولة أثناء الانتخابات – سواء كانت مادية أو بشرية أو قسرية أوتنظيمية, أو تلك التي تتعلق بالميزانية أو بالإعلام أو بالجوانب التشريعية, شتى الطرق لتحقيق غايات انتخابية. إضافة إلى الميزات الملازمة لشغل المناصب السياسية, (على غرار السمعة والجاه التي يمنحها النفوذ والاستفادة من الاسم العام المميز), تتسبب إساءة استخدام موارد الدولة في خلق فضاء غير عادل ومنصف أمام المتنافسين وبالتالي في تقييض الفرص لتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة. مثل هذه الألاعيب من شأنها المس من حقوق المرشحين والأحزاب وحرمانهم من الدخول في منافسة شريفة أثناء الانتخابات والوقوف أمام حق المواطنين الشرعي في التعبير عن مساندتهم السياسية لمثليهم ومنح أصواتهم بكل حرية لمن يعتبرونه أفضل, وكذلك لكل من يمثل آراءهم ويستجيب لانتظاراتهم. لا يتسبب هذا في التقليص من نزاهة الانتخابات فحسب, بل وكذلك في تغييب المساءلة العمومية والتنكر لأكبر الالتزامات على المستوى الدولي[1]. إذا ما تركت بدون مراقبة, فإن إساءة استخدام الموارد ستؤدي حتما إلى تحديد نتائج الانتخابات بصورة مسبقة وتآكل الثقة في المنظومة الديمقراطية والتقليص من قدرة الحكومات على خدمة مصالح مواطنيها.

قد يلجأ المترشحون والأحزاب إلى إساءة استخدام موارد الدولة للتصدي لمنافسيهم ومنعهم من الفوز في الانتخابات والـتأثير على الناخبين بشكل غير قانوني; أو لمضاعفة حظوظهم أثناء الحملات الانتخابية وعدم التردد أمام أي عامل, حتى وإن كان بدون حق, للفوز في الانتخابات. يمكن أن تأخذ إساءة استخدام موارد الدولة أشكالا مختلفة وذلك حسب السياقات السياسية – في البلدان التي تم فيها اللاستحواذ على السلطة لزمن طويل من قبل حزب واحد, في الأماكن التي تقوم فيها مختلف الأحزاب بالسيطرة على عديد المناطق في البلاد أو في الديمقراطيات التي يتم فيها التداول على السلطة بصورة دائمة عن طريق الانتخابات.

[1] راجع الفقرة 19 من الملاحظة العامة 25 للمادة 25 من العهد الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية
https://www.equalrightstrust.org/ertdocumentbank/general%20comment%2025.pdf

غالبا ما تصب إساءة استخدام موارد الدول في أحد الخانات التالية:

مؤسساتية: استغلال البنية التحتية المادية والموارد – على غرار العربات والمباني والتكنولوجيا والبضائع الأخرى – للقيام بالحملات الدعائية. كما يمكن أن تشمل الظاهرة الموارد البشرية على غرار الجهود والمهارات المتأتية من موظفي الحكومة بهدف دعم الأنشطة التي تتم لفائدة حزب أو حملة معينة وذلك أثناء الدوام والذي يتقاضى خلاله الموظف مرتبا من الحكومة,

قسرية: تعزيز قدرات القوات الأمنية وإنفاذ القانون والقيام بأنشطة حكومية أخرى لتحقيق مكاسب سياسية. يمكن أن تشمل هذه الظاهرة المعاملة غير العادلة والتخويف وتهديد الأطراف المعارضة أو ترعيب الناخبين أو الممولين أثناء دعمهم لبعض المرشحين. كما تشمل هذه الظاهرة الضغط على موظفي الحكومة لحثهم على دعم حملات بعينها وإرغامهم على التبرع بمرتباتهم لفائدة أطراف معينة أو التصويت لفائدة مرشح أو قائمة محددة.

ترتيبية: انفاذ القوانين بشكل غير عادل أو متحيز. تشمل هذه الظاهرة الانفاذ غير العادل للقوانين المتعلقة بمنح تراخيص الحملات والقوانين الضريبية وإجراءات تسجيل الأحزاب وشروط الترشح. كما تشمل هذه الظاهرة أعمال الهرسلة الترتيبية التي تسلط على معاملات المرشحين من المعارضة ومناصريهم أو اختلاق عوائق مالية أو غيرها للتقليل من حظوظ المرشحين من المعارضة في الفوز.

خاصة بالميزانية: تغيير وجهة الموارد العمومية لفائدة المرشحين الشاغلين لمناصب. تشمل هذه التصرفات ظاهرة الزبونية أو شراء الأصوات بحيث يتم اللجوء إلى طرق غير شرعية لتوجيه الأموال العمومية أوالمشاريع التنموية أو الخدمات وتخصيصها لفئة معينة من السكان. في بعض الأحيان, يمكن أن ينعم شاغلو المناصب من القادة السياسيين, بصفة مباشرة أو غير مباشرة, بالنتائج التي تقدمها هذه الجوانب وذلك باسم احزابهم السياسية, بما في ذلك التحويل غير المشروع للموارد المالية بهدف استعمالها أثناء الحملات الانتخابية.

وسائل الاعلام*- استغلال وسائل الاعلام المملوكة أو المراقبة من طرف الدولة لتلميع صورة المرشحين الشاغلين للمناصب أو تشويه صورة المعارضين أو التأثير على الناخبين بغير حق. تشمل هذه الظاهرة وسائل الاعلام الحكومية التقليدية على غرار قنوات التلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة, بالإضافة إلى مواقع الواب الحكومية الرسمية وحسابات الشبكات الاجتماعية.

التشريعية*- حث مجموعات الأغلبية في البرلمان على اعتماد القوانين الانتخابية التي تمنح الأولوية بطريقة غير ديمقراطية إلى المرشحين من شاغلي المناصب أو التي تعيق عمل فرق المعارضة. في بعض السياقات, يمكن أن يشمل سوء استخدام السلطة التشريعية لتمرير القوانين التي تكون في صالح بعض القطاعات/أعضاء من النخبة مقابل تبرعات لفائدة الحملة الانتخابية.

*لن يتم التطرق, في هذا الدليل, لمراقبة سوء استخدام وسائل الاعلام أو الموارد التشريعية بكل عمق, بما أن هذه المجالات قد تم التطرق لها في مصادر أخرى (راجع الملحق ب للتوصيات). في سياق متصل, لا يشمل هذا الدليل مراقبة ظاهرة الفساد السياسي بالمعنى الواسع, على غرار تمويل الحملات أو تغطية وسائل الاعلام الخاصة على أساس التمييز.

يمكن أن يخضع سوء استخدام الموارد إلى التعديل أو المراقبة أو العقوبة, بل وأن يتم استعراضه بطرق مختلفة. هناك من البلدان التي تم فيها سن القوانين بهدف القيام بالحظر المباشر لاستغلال الموارد لغايات انتخابية مع اعتماد آليات واضحة لإنفاذ هذه القوانين. في سياق متصل, يجوز للهيئات الحكومية المستقلة – على غرار الهيئات المكلفة بتنظيم الانتخابات والفرق المسؤولة عن تمويل الحملات والضرائب والتدقيق

وأمناء المظالم ومحاكم التظلم – التكفل بتعديل ومراقبة استخدام بعض موارد الدولة وتحميل المنتهكين مسؤوليات تصرفاتهم. يجوز كذلك للأطراف غيرالحكومية, على غرار وسائل الاعلام المستقلة ومنظمات محاربة الفساد والملاحظين المحليين والدوليين للانتخابات, مراقبة هذه الخروقات ونشرها, إضافة إلى تقديم توصيات لتفادي مثل هذه الانحرافات مستقبلا. كما يمكن اللجوء إلى مدونة السلوك للأحزاب السياسية واستعمالها كآلية غير رسمية تساعد على ردع من يفكرون في سوء استخدام موارد الدولة واستغلالها كوسيلة تساعد أصحاب المصلحة المعنيين على مراقبة مدى امتثال المرشحين الشاغلين لمناصب لبنود مدونة السلوك هذه.

مراقبو الانتخابات هم المخولون أكثر من غيرهم بمتابعة حالات سوء استخدام موارد الدولة وذلك نظرا لحضورهم المستمر والمتواصل على الميدان وفهمهم الجيد لسياق الانتخابات, إضافة إلى وقوفهم على نفس المسافة من كافة المتنافسين. يلعب المراقبون المحليون للانتخابات دورا طلائعيا في رصد حالات سوء استخدام موارد الدولة ونشرها إلى العموم وذلك من خلال جملة من البرامج يتم تصميمها بشكل استراتيجي, على غرار تلك التي: تشمل مراقبة شاملة لسياق الحملة وتعزز روابط الثقة مع أصحاب المصلحة في كافة أنحاء البلاد وتشجع على تضافر الجهود مع كافة القوى المستقلة الأخرى بهدف التوصل إلى جمع البيانات وتحليلها بخصوص حالات الفساد التي قد تحدث وتساعد على نشر الاستنتاجات الآنية والثابتة, وتلك القائمة على الأدلة بهدف تسليط الأضواء على حالات سوء استخدام موارد الدولة وتأثيرها على نزاهة نتائج الانتخابات وشفافيتها. يجوز لمراقبي الانتخابات المحليين التعامل مع أطراف أخرى غير متحزبة – بمن فيهم الصحافيون الاستقصائيون ومنظمات محاربة الفساد ومناصرو الشفافية – لبلوغ بعض الاستنتاجات وتبادل البيانات حولها و/أو القيام بعمل المناصرة من أجل اعتماد نظام أكثر صرامة وزجر. يشمل هذا الدليل جملة من الاستراتيجيات والمنهجيات الحقيقية والفاعلة التي يمكن للمواطنين توخيها في رصد حالات سوء استخدام موارد الدولة والقيام بعمل المناصرة المطلوب لإرساء ضمانات ناجعة وفاعلة.

III. تصميم خطة مراقبة مؤثرة

يمثل سوء استخدام موارد الدولة أحد أوكد الجوانب التي يتعين مراعاتها من قبل المراقبين أثناء تقديرهم لماذا وكيف يمكن مراقبة حالات سوء استخدام الموارد كجزء لا يتجزأ من منظومة خطة المراقبة. و يتعين على كل فريق من فرق المراقبة كذلك مراعاة الجوانب التالية:

- ما هي أهم الجوانب التي تجب متابعتها؟
- كيف يمكن مواجهة هذه المسألة من خلال الإطار القانوني؟
- كيف يمكن مراقبة حالات سوء استخدام الموارد وتحليلها؟
- ا هي الامكانات المتاحة والمؤثرة باعتبار القيود المفروضة داخليا وخارجيا؟

ما هي أهم الجوانب التي تجب متابعتها؟

يتعين على الفرق المكلفة بمراقبة الانتخابات مراعاة المسار الانتخابي والسياسي الخاص بها لتحديد الجوانب الأكثر صلة وأهمية أثناء عملية المراقبة. كما سبقت مناقشته في الجزء II, هناك العديد من أصناف حالات سوء استخدام موارد الدولة التي يمكن أن تحدث. غير أنه لا يمكن مراقبة كل حالات سوء استخدام موارد الدولة بشكل فاعل ودقيق حيث أن هناك بعض حالات سوء الاستخدام التي لها تأثير على نتائج الانتخابات أكثر من غيرها. هنا يتعين على الفرق المكلفة بمر اقبة الانتخابات مراعاة الجوانب التالية إذا ما رغبت هذه الفرق في تحديد أولويات مراقبة الانتخابات بشكل أفضل:

ما هي حالات سوء الاستخدام التي لها أكثر تأثير؟

بعض حالات سوء الاستخدام لها تأثير أكبر في علاقة بالانتخابات أو بالحوكمة. فكر هنا في حالات سوء الاستخدام التي لها أكبر تأثير على نتائج الانتخابات أو التي تتسبب في خرق الحقوق الأساسية للقانون الانتخابي؟ ما هي حالات سوء الاستخدام التي تتسبب في سوء استغلال أكبر جزء من الموارد العمومية أو التي تتسبب في حدوث أمثلة ذات خطر جسيم من حيث الفساد؟

بعض حالات سوء الاستخدام لها تأثير على الجماعات المهمشة, بما فيها المرأة والأقليات العرقية والدينية والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة والمواطنين من ذوي الدخل المحدود أو الذين يعيشون في الوسط الريفي إلخ... في العديد من البلدان, تكون هذه الجماعات عرضة للاكراه والمعلومة المضللة وشراء الأصوات – وخاصة إذا ما كان مصيرها مرتبطا, أكثر من بقية الجماعات الأخرى, بموارد المؤسسات أو الدولة. إضافة إلى تضرر هذه الجماعات بشكل أكبر من التداعيات التي تخلفها الموارد المرصودة بشكل خاطئ, فهي تعتبر الأكثر هشاشة في دولة غير فاعلة وغير منصفة.

ما هي حالات سوء الاستخدام الأكثر شيوعا؟

مراجعة الانتخابات الأخيرة: ما هي حالات سوء الاستخدام الأكثر شيوعا كما تم نقلها من قبل المواطنين والأحزاب ووسائل الاعلام أو لجان المرقابة الحكومية خلال الانتخابات الأخيرة؟ ما هي الأوجه التي رصدها ونقلها مراقبو الانتخابات؟ هل هناك حالات لسوء الاستخدام التي لم تتم مراقبتها في السابق في حين أنها تستحق التدوين؟ ما هي الممارسات التي يمكن أن تبرز أو تتغير خلال الانتخابات القادمة؟

التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين: قم باستجواب الأطراف الفاعلة على المستوى القاعدي ومنظمات محاربة الفساد والصحفيين الاستقصائيين المتابعين لمنظومة الفساد. اسأل عن أكثر حالات الفساد شيوعا والتي يمكن أن تحظى بالدعم بهدف الفوز في الانتخابات. كما يمكن الاستعانة بالمسوحات وأشغال مجموعات التركيز وطرق أخرى لتقييم التصورات الشائعة لدى المواطنين الذين قد يتعرضوا لشراء الأصوات أو لحالات أخرى من سوء استخدام موارد الدولة بشكل مباشر.

في مرحلة ثانية, فكر في حالات سوء الاستخدام الأكثر شيوعا والتي تخلف أكبر تأثير. يجب أن تحظى حالات سوء الاستخدام القسوى هذه بالأولية أثناء القيام بعمليات المراقبة. في سياق متصل, تمثل العينة من الرسم البياني الواردة أدناه تمرينا ملائما في هذه الحالة حيث تم اختبارها من قبل منظمات مراقبة للانتخابات بشكل حقيقي وعلى أساس الإطار السائد في بلدانها. **الملاحظ هنا هو أن التأثير المخلف من حالات سوء الاستخدام وتواترها يختلف من بلد لآخر - وحتى أثناء الانتخابات التي تنظم في نفس البلد - وبالتالي يمكن أن تكون أولوياتكم مختلفة عن المثال المقدم هنا.** غالبا ما نلاحظ أن المسائل التي تتم متابعتها بشكل بديهي (على سبيل المثال, استعمال السيارات العمومية من حين لآخر لتنظيم الحملات الانتخابية) قد لا يتم استعماله بكثرة أو لا يكون لها تأثير يذكر على نتائج الانتخابات ونزاهتها.

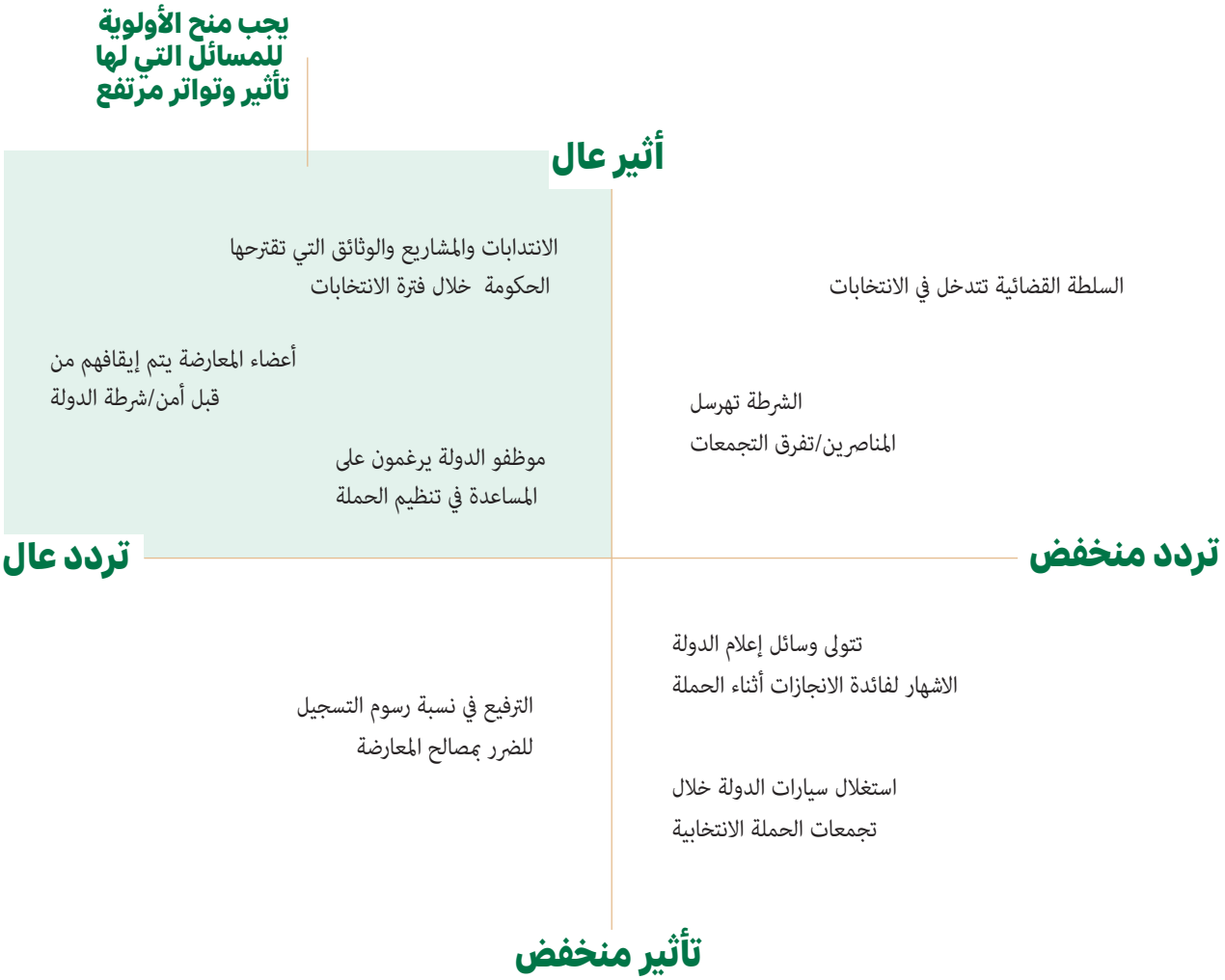

كيف يمكن مواجهة هذه المسألة من خلال الإطار القانوني؟

قبل التطرق إلى أي منهجية معينة, تأكد من محتوى الإطار القانوني حول سوء استخدام موارد الدولة. في بعض الأطر, نجد أن اللوائح القانونية هي التي تحدد المقاييس الواضحة حول ما يعكس سوء استخدام الموارد ويوضح نوع العقوبات التي يتعين فرضها. وبالتالي, يمكن لهذه المقاييس القانونية أن تحدد أولويات المراقبة وتمكن من التركيز على المعايير الواضحة والاستنتاجات الفعالة. وفي مسارات أخرى, قد لا تكون الأطر القانونية ملائمة لمواجهة حالات سوء استخدام موارد الدولة. ففي الحالات التي تشهد هيمنة الحزب السياسي الذي بقي في السلطة لفترة طويلة, يمكن أن يؤدي هذا إلى مسار قانوني ضعيف ولا يسمح بتسوية حالات سوء الاستخدام هذه.

على ضوء ما سيسفر عنه من نتائج حول حالات سوء الاستخدام التي تتم مراقبتها, يمكن أن يشمل التحليل القائم على الإطار القانوني الجوانب التالية:

- الدستور,
- القوانين الانتخابية: القانون الانتخابي والقوانين الداخلية; الجرائم و/أو القانون الجنائي; القوانين واللوائح الخاصة بالاعلام/ البث; القوانين الخاصة بالأحزاب السياسية; اللوائح الخاصة بتمويل الحملات/الأنشطة السياسية; أو الحملات الخاصة بمدونة السلوك.
- بعض القوانين أو اللوائح الأخرى ذات الصلة والتي تخص تبييض الأموال ومحاربة الفساد والنظام الضريبي والتدقيق والإعلام والخدمات المدنية إلخ...,
- اللوائح ذات المستوى الأدنى: اللوائح الداخلية المعتمدة من قبل الهيئات الحكومية والتقويمات العامة من شأنها كذلك أن تساعد على تحديد المقاييس والخطوط التوجيهية والقياسات المعتمدة إلخ...; و/أو
- بعض الاجراءات التطوعية الأخرى على غرار التعهدات القائمة على أساس مدونة السلوك, الالتزامات إزاء منظومة الحوكمة المفتوحة وبعض الاتفاقيات الأخرى.

(لمزيد من البيانات بخصوص مراجعة الأطر القانونية حول اللوائح الخاصة بحالات سوء استخدام موارد الدولة, يرجى مراجعة المصادر المدونة في الملحق ب).

من المهم كذلك أن تحصل لدينا صورة واضحة حول الأطر القانونية التي تدعم الجهود المبذولة بهدف التوصل إلى مراقبة الاستنتاجات الخاصة بحالات سوء استخدام الموارد و/أو نشرها. تمكن القوانين الخاصة بحماية المبلغين أو الحق في النفاذ إلى المعلومة من وضع طرق لجمع المعلومات حول حالات سوء استخدام الموارد. يمكن أن تهيئ اللوائح لاعتماد مزيد الشفافية, على غرار اللوائح المتعلقة بالتقارير المالية للحملة الانتخابية, حتى تحصل لدينا فكرة واضحة حول انفاق الموارد والتشابكات المالية المتواجدة أثناء القيام بالحملة الانتخابية. ومن ناحية أخرى, يمكن أن تتسبب القوانين في بروز بعض العراقيل, على غرار قوانين التشهير التي يمكن اعتمادها لفرض سياسة التعتيم ومنع التقارير الخاصة بسوء استخدام الموارد من الظهور إلى العموم. إن فهم هذه الاعتبارات القانونية – ومحاولة دفعها والسيطرة عليها- يؤدي فعلا إلى مزيد من المراقبة والمناصرة لكي ننجح في مسعانا.

بالإضافة إلى القوانين واللوائح المحلية, هناك مجموعة من القوانين والمعايير الدولية الأخرى التي يجب اعتبارها أيضا. بعض البلدان تقبل باعتماد جملة من الالتزامات الدولية التي تدعو إلى التكفل بتأمين نزاهة الانتخابات ورصد حالات سوء استخدام موارد الدولة و/أو التعهد بالقضاء على الفساد. حتى وإن كانت امكانية تنفيذ التعهدات الدولية تبدو محدودة, وخاصة إذا لم تتم المصادقة عليها أو تدوينها في شكل قوانين وطنية, إلا أنه يمكن استغلال هذه التعهدات كنقاط مفيدة وسانحة للتركيز على جهود المناصرة والحث على تغيير المعايير التي

تحيط بضرورة محاربة الفساد السياسي على المستوى المحلي. هذا و يمكن أن تشمل القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بالفساد وحالات سوء استخدام موارد الدولة الجوانب التالية:

التعهدات الدولية	• العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية, المادتان 25 و 26 • لجنة حقوق الانسان/تعليق عام 25 • اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
التعهدات الاقليمية	**إفريقيا** • اتفاقية الاتحاد الافريقي حول منع الفساد ومكافحته, بند 4.1 • بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول محاربة الفساد, المادة 6.1 (e) • بروتوكول المجموعة التنموية للجنوب الإفريقي لمناهضة الفساد, المادة 3 • المبادئ والخطوط التوجيهية للجماعة التنموية للجنوب الإفريقي والتي تحكم تنظيم الانتخابات, 2004, المادة 2 **الأمركيتان** • منظمة الدول الأمريكية, اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد, المادة IV.1 (c) **الدول العربية** • الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد **آسيا** • مسودة المجتمع الامني والسياسي لرابطة جنوب شرق آسيا **أوروبا/أوراسيا** • المجلس الأوروبي/لجنة البندقية, "الخطوط التوجيهية المشتركة حول سوء استعمال الموارد الإدارية أثناء الانتخابات", • المجلس الأوروبي/اللجنة الوزارية, التوصيات الصادرة لفائدة الدول الأعضاء حول اللوائح المشتركة لمكافحة الفساد أثناء تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية • منظمة الأمن والتعاون في أوروبا, الوثيقة المنبثقة عن لقاء كوبنهاغن حول المؤتمر الخاص بالبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

مراجعة الملحق ج بالنسبة للنص ذات الصلة حول الاتفاقيات الدولية المذكورة أعلاه

وفي العديد من البلدان لم يتم تنظيم طريقة استخدام موارد الدولة أثناء الانتخابات, أو قد تم تحديديها بشكل غير واضح, بحيث لم يتم التعامل سوى مع الخروقات الأكثر فظاعة منها. والملاحظ كذلك أنه يتم غض الطرف عن بعض حالات سوء استخدام هذه الموارد, بل التسامح معها طبقا للقوانين المعتمدة محليا, وذلك بالرغم من طابعها اللأخلاقي والفاسد وخرقها الفاضح للحقوق الأساسية للمواطنين والأحزاب والمرشحين. الالمام الجيد بما هو محظور وما هو غير قانوني أو دون القانون, طبقا للممارسات السارية في البلاد, من شأنه أن يساعد مراقبي الانتخابات على وضع المسار الانتخابي في إطاره الملائم والقيام بعمل المناصرة لفائدة اصلاحات قانونية تكون أكثر نجاعة وفعالية.

عندما تفشل الأطر القانونية وتختفي الإرادة السياسية: ارساء معايير الشفافية والمساءلة

هناك العديد من الأطر القانونية التي أثبتت فشلها في التصدي لأكبر حالات سوء استخدام موارد الدولة ضررا. وحتى إن وجدت هذه الأطر القانونية, فإن الرغبة في انفاذ العقوبات ذات الصلة عادة ما تكون ضعيفة. في مثل هذه الأوضاع, تتدخل مجموعات المواطنين لتعزيز المعايير المعتمدة والتشديد على ضرورة اعتماد المساءلة بالتـأكيد على تطبيق الآليات المتوفرة وتغيير العقلية والمطالبة بإدخال الاصلاحات الضرورية. يقوم بعض المراقبين بجمع الأدلة التي تتعلق بسوء استخدام موارد الدولة وذلك بهدف المساعدة على انفاذ القوانين السارية. إضافة إلى التقارير الصادرة عن العموم, يمكن لهؤلاء المراقبين تقديم حالات الخروقات الخاصة أمام الهيئات المسؤولة عن انفاذ القانون, على غرار اللجان المكلفة بمحاربة الفساد وتنظيم الانتخابات أو الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين. هناك مجموعة أخرى تسعى إلى تغيير العقلية حول مفهوم الفساد السياسي. لذا تراها تتعاون مع المؤسسات العمومية لمزيد توجيه الموظفين وتوفير التدريب الكافي للموظفين العموميين و/أو مساندة المبلغين عن حالات الفساد. بطبيعة الحال, تتولى العديد من مجموعات المواطنين نشر استنتاجاتها لتسليط مزيد من الأضواء على المشاكل السائدة وتعبئة الرأي العام وحث أصحاب القرار على تحسين القوانين المعتمدة.

تصميم المشروع يحكمه الهدف الاستراتيجي الذي يكمن وراء هذا المشروع, بما في ذلك صنف القرائن المقدمة – وطريقة التواصل لتمرير تلك القرائن ونقلها – هي التي سيكون لها أكبر تأثير.

كيف يمكن مراقبة حالات سوء استخدام الموارد وتحليليها؟

أثناء تحديدها لمنهجية مراقبة فاعلة, يتعين على المجموعات المكلفة بمراقبة الانتخابات تحديد حدوث حالات سوء استخدام الموارد ومراجعة طبيعة البيانات التي يمكن رصدها والنفاذ إليها, إضافة إلى توفير الأدلة التي تدعم أهدافهم الاستراتيجية العامة بأفضل طريقة ممكنة. غالبا ما يصعب رصد حالات سوء الاستخدام للموارد الأكثر شيوعا بأكثر سهولة أو باستعمال الطرق التقليدية لمراقبة الانتخابات. التفكير في استنباط طرق جديدة واستكشاف أنواع جديدة من الشراكة والعمل على رفع تحديات منهجية (على غرار أساليب الانفاذ الضعيفة أو الرضا عن النفس المؤسساتي) تعتبر كلها عوامل أساسية ومؤثرة بشكل كبير على عمليات المراقبة.

نمدكم هنا بقائمة حول عدد من الطرق المختلفة لجمع البيانات والتي يمكنكم الاعتماد عليها حسب صنف سوء الاستخدام المراقب والمصادر التنظيمية وكذلك الواقع الذي يميز المناخ السائد على المستوى السياسي والانتخابي والقانوني. هذه الطرق ليست بالضرورة حصرية ويمكن استعمالها,في الكثير من الحالات, جنبا إلى جنب, لدعم الاستنتاجات القائمة. يمكن لمنظمة واحدة – أو لعدة هيئات تعمل في شراكة – استعمال مزيج من الطرق لتسليط مزيد من الأضواء على البعد المطلوب وإدخال التغيير الضروري على حالات سوء استخدام الموارد وجمع كافة أصناف القرائن بهدف طرح المساءلة الشاملة وبلوغ أهداف المناصرة المنشودة.

ملاحظة الطرق وجمع البيانات وتحليل حالات سوء استخدام موارد الدولة

المتابعة المباشرة من قبل المراقبين. يمكن للمراقبين القيام بالمراقبة المباشرة لحالات خاصة من سوء استخدام الموارد. تشمل هذه العملية مراقبة التظاهرات الخاصة بالحملات الانتخابية أو الإطار العام للحملة المتعلق بسوء استخدام الموارد المؤسساتية, على غرار عربات النقل والموظفين والمباني. كما يمكن أن تشمل هذه العملية مراقبة المسارات التنظيمية مثل المصادقة على تصاريح الاجتماعات كعلامات لرصد حالات سوء الاستخدام. المراقبة المباشرة للجلسات البرلمانية والجلسات المخصصة للميزانية تمثل فرصا سانحة لجمع المعلومات حول حالات سوء استخدام الموارد التشريعية أو تلك المخصصة للميزانية.

مقابلات مع أهم مقدمي المعلومات. يمكن للمراقبين على الأمد الطويل أو أي أعضاء آخرين للفريق القيام بلقاءات مع أصحاب المصلحة بشكل منهجي, بمن فيهم المسؤولين عن الحملة والمسؤولين على الانتخابات وقادة المجتمع المدني المحليين وممثلي الجماعات المهمشة والمسؤولين الحكوميين والصحفيين والناخبين إلخ... يتعين كذلك اجراء مقابلات مع مجموعات أو أشخاص تتأثر أكثر من غيرها, أو تدرك بدرجة أعلى, حالات سوء استخدام الموارد. يجب كذلك تقديم تعليمات واضحة للمتسجوبين حول مع من ومتى وكيف يتعين اجراء اللقاءات.

هناك طريقة ذات صلة لجمع البيانات من المواطنين وتتمثل في البيانات المتأتية من المسوحات حول الرأي العام (لم يرد ذكرها في هذا الدليل). المجموعات من ذوي الخبرة في تنظيم المسوحات يمكنها القيام بجمع بيانات تعكس تصورات الموطن حول الفساد وسوء استخدام موارد الدولة أثناء الانتخابات. يمكن الاستناد إلى نتائج المسوحات لقياس التغييرات الحاصلة على مستوى التصورات الخاصة بالخدمات العمومية والمشاريع التنموية وبعض المزايا الاجتماعية الأخرى خلال فترة الانتخابات مقارنة بالفترات التي لا تشهد تنظيم انتخابات.

تحليل البيانات الرسمية. يمكن للمجموعات القيام بتحليل البيانات الرسمية بحثا عن تقديم الحجج التي تدعم وجود حالات سوء استخدام الموارد. يمكن لهذه البيانات أن تشمل: تقارير حول تمويل الحملات وبيانات حول ميزانية/نفقات الدولة, وبيانات حول المشاريع

التنموية, سجلات صادرة عن هيئات إدارة الإنتخابات, محاكم تظلم أو أي حكام مستقلين آخرين, سجلات ضريبية إلخ... في بعض الحالات, يمكن توفير هذه البيانات عبر الانترنت أو حسب الطلب. في بعض الحالات الأخرى, يمكن للمجموعات المكلفة برصد هذه المعلومات جمع بياناتها الخاصة لدى المصادر الرسمية على أساس اللامركزي, التقدم بطلبات رسمية للحصول على معلومات لدى المحاكم أو أي هيئات أخرى ذات صلة, أو القيام بعمل المناصرة بهدف التمتع بنفاذ أوسع للبيانات الخاصة بالانتخابات. (تقدم مبادرة بيانات الانتخابات المفتوحة[2] مزيدا من التوجيهات حول تحليل البيانات والمناصرة بخصوص البيانات المتعلقة بالانتخابات).

تحقيقات معمقة. بالنسبة للمسائل الفائقة الحساسية – على غرار اكراه موظفي الحكومة أو الناخبين أو سوء استخدام الموارد العمومية – يمكن أن تمثل التحقيقات المعمقة أفضل الوسائل لجمع البيانات. تعمل فرق الاستقصاء على تجميع الحجج حول محور معين وذلك بجمع البيانات الأساسية أو التوثيق وإجراء المقابلات مع الضحايا أو الشهود من فئة المتضررين. تتطلب هذه المقاربة تدريبا خاصا ومعمقا حول طريقة التعامل مع البيانات الحساسة وتطوير العلاقات الدقيقة وإدارتها والحفاظ على دقة البيانات وسلامة المبلغين على وأمنهم الشخصي. كما يمكن الاستئناس بالتجربة المفيدة التي يمتلكها الصحفيون ومراقبو حقوق الانسان ومجموعات محاربة الفساد في القيام بالتحقيقات الحساسة إضافة إلى تبادل المقاربات المفيدة في ذات المجال.

طرق تقليدية لتحليل/مراقبة وسائل الإعلام. تحليل حالات سوء استخدام لموارد وسائل الاعلام (غالبا ما تكون في شكل "مراقبة وسائل الاعلام") تستدعي بالضرورة تحليلا شاملا لنزاهة التغطية التي تقوم بها وسائل الاعلام ومراجعة شاملة لجودتها حيث يتطلب الأمر هنا توفر فريق يحظى بتدريب خاص وذو جودة عالية. (لمزيد من التفاصيل, راجع دليل مراقبة وسائل الاعلام الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني في الملحق ب). بالنسبة للحالات الأخرى من سوء استخدام الموارد, يمكن مراجعة التقارير الصادرة عن وسائل الاعلام التي تقدم حججا قوية ومفيدة حول سوء الاستخدام السافر لموارد الدولة. على سبيل المثال, تقوم وسائل الاعلام بتغطية ظهور موظفي الدولة من الصنف الأول في الحملات الانتخابية أو خلال المشاريع التنموية التي تنجز أثناء فترة الترشح للانتخابات, بالرغم من أن هذه التغطية الاعلامية تعد محظورة قانونا.

مراقبة محتوى الشبكات الاجتماعية ومواقع الواب ووسائل الاعلام الأخرى. يمكن أن تمثل الشبكات الاجتماعية مصدرا هاما للبيانات كلما تطلب الأمر تقصي حالات سوء استخدام الموارد المؤسساتية, على غرار استعمال الحسابات الرسمية لموظفي الحكومة أو الدولة أثناء الانتخابات. كما يمكن مراقبة محتوى مواقع الواب الحكومية وقوائم الخدمات الممكنة وبث الرسائل القصيرة وخدمات البريد التقليدي للتأكد من محتوى الحملات الانتخابية. قد تمثل الشبكات الاجتماعية كذلك مصدرا هاما لنقل حالات سوء استخدام الموارد التي يقدمها المواطنون والتي تتطلب مزيدا من التحقيقات (راجع كلك "التقارير المدققة التي ينقلها المواطنون).

مراجعة التقارير التي ينقلها المواطنون. تتكفل بعض الفرق بجمع التقارير التي ينقلها المواطنون (والتي تعرف باسم التعهيد الجماعي), وذلك انطلاقا من مواقع الواب والارساليات القصيرة و/أو الخطوط الساخنة. مثل هذه التقارير توفر المعلومات – بالاعتماد على الناخبين والموظفين الحكوميين وغيرهم – والتي يكون من الصعب ملاحظتها مباشرة. إضافة إلى مجرد المساعدة على اعداد الأدوات, تتطلب البرامج الناجحة لنقل التقارير من قبل المواطنين جهدا مكثفا للتسويق لفائدة الأشخاص التي تتأثر اكثر من غيرها بظاهرة سوء استخدام الموارد أو الدراية بها. بعد تلقي التقارير, يتعين على المجموعات القيام بمزيد من التحقيقات ومراجعة الشكاوى باستعمال المقاربات الأخرى المدونة أعلاه, على غرار الاطلاع على البيانات المفتوحة أو السجلات العمومية أو تنظيم لقاءات مع أهم المبلغين أو أطراف الاستقصاء. في

[2] https://openelectiondata.net/en/

بعض الحالات, يمكن أن تبقى عملية نقل التقارير مجهولة الهوية بسبب الطبيعة الحساسة للشكاوى, حتى وإن تطلبت التقارير, في مثل هذه الحالات, مزيدا من التحقيق والمراجعة قبل نشرها للعموم.

ما هو ممكن ومؤثر أثناء عملية المراقبة بالنظر للقيود الداخلية والخارجية؟

يمثل سوء استخدام موارد الدولة إحدى أهم الأولويات التي يتسنى لمراقبي الانتخابات مراعاتها أثناء تقييم كافة المسار الانتخابي. بعد تحديد **ما هي** أهم حالات سوء الاستخدام التي يتعين مراقبتها **وكيف** يمكن مراقبتها, تسعى المجموعات المذكورة أعلاه إلى تحديد **ما هو ممكن ومؤثر**, إضافة إلى الأهداف الموسعة التي ترمي لها. قبل انجاز خطة المراقبة, خذ بعض الوقت لتحليل الجوانب التالية:

ما هي البيانات التي يمكن لنا النفاذ لها بصفة عادية؟ يمكن أن تقرر أي مجموعة مدى سوء استخدام الموارد المخصصة للمشاريع اللتنموية والذي قد يكون له تأثير بالغ على نزاهة الانتخابات. ولكن إذا لم تكن البيانات الخاصة بالميزانية واضحة وشفافة, سوف يكون من الصعب جدا القيام بتحليل جيد وصريح للنفقات. في هذه الحالة, ينتظر أن تقوم مجموعة معينة باتخاذ قرار حول مدى نجاعة المنهجية المتبعة. (كما يتعين على اعضاء هذه المجموعة القيام بعمل المناصرة لاعتماد مزيد من الشفافية بخصوص استخدام الميزانية وتسهيل القيام بعمليات المراقبة مستقبلا).

ما هي القيمة الاستراتيجية للاستنتاجات من الناحية الزمنية؟ لكي يكون للبيانات أكبر الأثر على مستوى المناصرة, يتعين نشرها في وقت تكون فيه أكثر أهمية ويسهل فيه استغلالها على أفضل وجه. قد يتعذر على بعض المجموعات النفاذ إلى عدد من البيانات قبل الانتخابات, وبالتالي, تفقد هذه البيانات قيمتها. وفي حالات أخرى, يمكن تأمين القيود المفروضة على القدرات الداخلية واعتبارها لا تمكن من انجاز تحليل البيانات من قبل المجموعات إلا قبل انتهاء الانتخابات. وفي كلتا الحالتين, يجب تقديم البيانات في الوقت المناسب لكي يتسنى الانتفاع من الالتزام العمومي وروح الانفتاح أمام البرامج الاصلاحية, بما في ذلك المراجعة المسبقة والمتأنية للقوانين المعتمدة والاستئناس بالجلسات البرلمانية والتغييرات التي قد تحصل على مستوى التركيبة الحكومية.

هل لدينا القدرة (والاعتمادات داخل الميزانية!) على بعث مشروع جديد؟ بحسب المقاربة المعتمدة, قد تضطر بعض المجموعات إلى الاستعانة بجهود تفوق طاقة المراقبين والموظفين المتوفرين لمراقبة حالات سوء استخدام موارد الدولة. قد تستوجب بعض المنهجيات, على غرار وسائل الاعلام ومراقبة الجلسات البرلمانية وجمع البيانات المتأتية من المواطنين ومراقبتها والتحقيقات المعمقة – موظفين مسخرين ويحظون بمهارات تدريبية خاصة وعالية. كما قد تتطلب بعض الطرق التي نتوخاها, على غرار تحليل البيانات الرسمية, مساعدة من قبل الخبراء في مجال البيانات. ننصح بالتفكير في تطوير القدرات الداخلية لإدارة المشاريع الجيدة واستغلال التجربة الداخلية وتعبئة الموارد لفائدة العدد الإضافي من الموظفين/المتطوعين.

ماذا يمكننا إضافته للمقاربة والهيكلة المتوفرة؟ بعض الخطط تم اعدادها بصفة مسبقة لتتلاءم مع البرنامج التي يتم اعدادها عادة لمراقبة الانتخابات. على سبيل المثال, المراقبون المنتدبون على الأمد الطويل مهيؤون أكثر من غيرهم للقيام بالمراقبة المباشرة خلال كافة الفترات والتظاهرات الانتخابية, إضافة إلى امتلاكهم للوقت الكافي لبناء علاقات مع أهم المبلغين. وفي نفس الوقت, يمكن للعديد من الفرق استغلال القدرات المتاحة لتحليل البيانات واللوائح وكذلك لتقييم المناخ السياسي القائم.

كيف يمكننا تقاسم عبئ العمل و/أو التعلم من نظرائنا؟ بما أن هذه المشاريع تتطلب مهارات خاصة وتتسبب في ظهور بعض الحساسيات, تتولى العديد من الفرق مواصلة القيام بجهود مثمرة لارساء الشراكات مع الأطراف الأخرى والتعزيز من قدراتها. قد تكون المنظمات المكلفة بمراقبة حقوق الانسان ومحاربة الفساد, إضافة إلى الصحفيين الاستقصائيين وبعض الأطراف الأخرى مستعدة, أكثر من غيرها, لمراقبة بعض حالات سوء استخدام الموارد وتحليلها. في حين هناك فرق أخرى, على غرار الصحفيين, التي قد تحظى بشكل معين من الحماية القانونية لكي تتوصل إلى نشر استنتاجاتها بأكثر أمن وسلامة, وذلك مقارنة بفرق المواطنين الأخرى. كما يمكن أن تكون بعض الفرق الأخرى مهيأة أكثر من غيرها للقيام بحملات المناصرة بهدف اعتماد بعض البرامج الاصلاحية. التعامل مع الهيئات الموثوق بها والغير متحزبة من شأنه أن يساهم في تعزيز القدرة على المراقبة ومساندة المبادرات الداعية إلى التغيير والاصلاح, وذلك بمضاعفة عدد الحجج التي تدعم هذه الحقائق وتؤمن مزيدا من الحلفاء لفائدة القضية.

هل هناك مخاطر مرتبطة بالمنهجيات المعتمدة؟ يمكن للمنظمات أن تواجه نوعا جديدا من المخاطر – مادية, قانونية, مرتبطة بالسمعة إلخ...- والتي قد تنجم عن اعتماد منهجيات معينة دون غيرها. على سبيل المثال, يمكن أن تؤدي عمليات مراقبة العنف السياسي إلى تفاقم المخاطر التي قد تتهدد السلامة الجسدية للملاحظين, أو إلى نشر الاستنتاجات الخاصة بالفساد والتي من شأنها أن تعرض المنظمات إلى حالات التشهير. يتعين على المنظمات هنا فهم هذه المخاطر القائمة وإيجاد حلول للتخفيف من حدتها وذلك قبل الالتزام باعتماد أي صنف من المنهجيات الجديدة.

ختاما, ما هي الطريقة الأكثر منهجية وثباتا والقابلة للتنفيذ؟ يقوم العديد من مراقبي الانتخابات بصياغة تقارير تعكس حالات سوء استخدام موارد الدولة ويصفونها في خانة الحالات المنعزلة. غير أن التقارير المعدة حول هذه الحوادث في هذا الغرض لا تمكن حقا من تقييم البعد وتحديد السلم والفرق الملاحظ على مستوى مختلف حالات سوء استخدام الموارد, كما أن هذا المسار لا يمكن عادة من توفير البيانات الضرورية لانجاز هذه الاصلاحات. وبالتالي, يتعين التفكير في طريقة ناجعة لجمع الحجج القوية وتوفير الاستنتاجات الملائمة لتوضيح التوجهات العامة وإبراز التأثير المولد على الانتخابات والحوكمة, بشكل عام, وذلك بهدف التأكيد على تشعب المشكل وإعطاء مزيد من الدفع لمنظومة المناصرة الهادفة إلى تحقيق الاصلاحات المنشودة.

IV. مراقبة التجاوزات حول موارد المؤسسات

مراقبة الإطار الخاص بحالات سوء استخدام موارد المؤسسات

تعريف: استغلال البنية التحتية والموارد المادية العمومية – على غرار العربات والمباني والمستلزمات الورقية والتكنولوجيا (الهاتف/شبكة الإنترنت/الحواسيب), والمراسلات والطباعة. يشمل هذا كذلك الموارد البشرية, مثل وقت الموظفين وقدرات الموظفين العموميين في دعم أنشطة الحملات الانتخابية.

الحالات العادية لسوء الاستخدام	أين يمكن رصدها	أفضل المنهجيات
الاستغلال غير القانوني أو غير الأخلاقي لمكتب موظف عمومي بهدف دعم مرشح/أو حزب معين, على غرار الحملات الخاصة بالمسؤولين الحكوميين لفائدة (أو ضد) مرشح أو حزب في منصبه الرسمي.	• الخطابات الرسمية العمومية • مواد مطبوعة لفائدة الحملة • مقالات/لقاءات صحفية • حسابات على الشبكات الاجتماعية	• ملاحظة مباشرة • مراقبة الشبكات الاجتماعية • مراقبة التقارير الصادرة عن العموم
استغلال الموظفين العموميين لتنظيم أنشطة في إطارالحملة يشمل هذا حضور الموظفين العموميين أثناء التجمعات وإعداد وتوزيع المواد الخاصة بالحملة/ صياغة الرسائل, القيام بأعمال بحثية لفائدة الحملة أو جمع البيانات, أو التكفل بأي مهام أخرى في علاقة بالحملة أثناء ساعات الدوام الرسمي – أو بعد نهاية الدوام, إذا ما أرغموا أو تم الضغط عليهم لحضور هذه التظاهرات4 .	• تظاهرات وأنشطة خاصة بالحملة • لقاءات مع المسؤولين عن الحملة أو الموظفين العموميين • حسابات الشبكات الاجتماعية الخاصة بالموظفين العموميين	• ملاحظة مباشرة • لقاءات مع المبلغين الأساسيين • مراقبة الشبكات الاجتماعية • مراقبة التقارير الصادرة عن العموم
استغلال غير متكافئ للمباني العمومية. في بعض البلدان, يتم حظر استغلال المباني العمومية كليا, مثل المدارس, لفائدة الحملات الانتخابية. وفي بلدان أخرى, يتم تخصيص المنشآت العمومية لفائدة كافة المرشحين/ الأحزاب على قدم المساواة. يمكن ملاحظة حالات سوء استخدام الموارد من خلال الاستعمال المرخص به أو الاستغلال غير المتكافئ للمباني العمومية أثناء الحملات الانتخابية.	• مواقع تنظيم الحملات واللقاءات مع المناصرين • مواقع التجمهر • تخزين مستلزمات الحملات الانتخابية داخل المباني العمومية • عرض مواد الحملة الانتخابية داخل المباني أو على جدرانها.	• ملاحظة مباشرة • لقاءات مع المبلغين الأساسيين

الحالات العادية لسوء الاستتخدام	أين يمكن رصدها	أفضل المنهجيات
استعمال غير متكافئ لسيارات الدولة. يمكن فرض حظر شامل على استعمال سيارات الدولة خلال الحملات الانتخابية أو السماح باستعمالها على قدم المساواة من قبل جميع المرشحين/الأحزاب. في حالات اكتشاف عمليات سوء استخدام, يمكن السماح باستعمال السيارات مجانا أو بمنح تخفيضات لفائدة المرشحين من شاغلي المناصب, أو السماح باستعمالها حصريا لفائدة حملة معينة.	• تنقل المرشحين و/أو موظفي الحملات • نقل الناخبين أو مستلزمات الحملة أثناء تنظيم التظاهرات الإنتخابية • نقل الناخبين إلى مكاتب الإقتراع	• ملاحظة مباشرة • لقاءات مع المبلغين الأساسيين • تقارير المواطنين
استعمال موارد مؤسساتية أخرى. يشمل هذا استعمال المرافق الحكومية وخدمات الأمن والوسائل التكنولوجية ووسائل البث والتواصل العمومية والطباعة والبريد/التوزيع والمؤسسات الحكومية والمصادر الفكرية (مثل البيانات الحكومية وأدوات المسح والبحوث إلخ), وبعض المستلزمات الأخرى لفائدة حملة انتخابية دون غيرها.	• التظاهرات في إطار الحملة • أنشطة داخل الحملة • مقابلات مع المسؤولين عن الحملة ومع موظفي الحكومة	• ملاحظة مباشرة • لقاءات مع المبلغين الأساسيين • فرق الاستقصاء

مراقبة حالات سوء استخدام الموارد المؤسساتية: مقاربات فعلية

في حالة حدوث حالات من سوء استخدام الموارد المؤسساتية على نطاق واسع, وحيث يتسبب ذلك في تعطيل وظيفة الدولة أو عندما يتفاقم الأمر ليشمل الجرائم الأكثر تفشيا (على غرار الأساليب القسرية للضغط على موظفي الدولة وتمويل الحملات المزيفة والتحكم في مفاصل الدولة على نطاق واسع), يصبح الأمر أولوية قصوى بالنسبة للمنظمات المسؤولة عن مراقبة الانتخابات. في أفضل الحالات, يجب أن تمكن المنهجية من إدراك ليس مدى انتشار سوء استخدام الموارد فحسب – بما في ذلك التواتر والنزعات من قبل الحزب/المترشح, على أساس الموارد والمنطقة/الجغرافيا – بل وكذلك التأثير الواسع على نزاهة الانتخابات. كما يتعين جمع البيانات, كلما تسنى ذلك, ونقلها بطريقة يمكن حوصلتها بسهولة من خلال الاستنتاجات العمومية واستغلالها على الوجه الأمثل لدعم الهدف الكبير المتمثل في الانصاف.

المراقبة الممنهجة من قبل الملاحظين على الأمد الطويل

دمج حالات سوء استخدام الموارد المؤسساتية في إطار عمل الملاحظين على الأمد الطويل يمكن أن يكون فعالا – وخاصة إذا ما كانوا قد قرروا التركيز على مراقبة الحملات. بالنسبة للعديد من الفرق المكلفة بمراقبة الانتخابات, تتمثل المرحلة الأساسية في الذهاب إلى أبعد من مجرد جمع الحالات المنعزلة لسوء استخدام الموارد ونقلها إلى عملية لتبلغ جمع بيانات بشكل أكثر منهجية وهيكلية حتى نتوصل إلى تقديم استنتاجات أقوى وأفيد. توفير منهجية استراتيجية واضحة, بما في ذلك الاعداد الجيد لفريق كفئ من المراقبين على الأمد الطويل, من شأنه أن يؤمن استنتاجات يمكن استغلالها لإعطاء صورة أوضح حول البعد الذي يمكن أن يكتسيه هذا المشكل.

نصائح من أجل ملاحظة ممنهجة على الأمد الطويل حول حالات سوء استخدام موارد الدولة

جمع البيانات الخاصة والاستراتيجية. بدلا من دعوة المراقبين على الأمد الطويل إلى نقل التحليل المفتوح حول فترة الانتخابات, وتوفير هيكل يمكن من جمع البيانات بشكل ممنهج ومقارن يركز على الأولويات التي تكتسيها حالات سوء استخدام الموارد. طبقا لحالة سوء الاستخدام, قد يكون من الأنسب جمع البيانات التي تمكن من توضيح الاختلاف بين المرشحين/الأحزاب (الطرف الحاكم ضد المعارضة, الكبير ضد الصغير), والاختلافات على مستوى الجماعات (الناخبون في المناطق الحضرية ضد الناخبين في المناطق الريفية, من بين الجماعات العرقية, إلخ) أو الاختلافات بين المناطق الجغرافية. يتعين تقديم توجيهات دقيقة حول أين ومتى وكيف يتم جمع هذا الصنف من البيانات لكي يتسنى لكافة المراقبين على الأمد الطويل اتباع نفس المنهجية.

استعمال الأسئلة المغلقة. دعوة المراقبين على الأمد الطويل إلى الإجابة عن أسئلة مغلقة تمكن من مقارنة البيانات بصورة مباشرة وتحليلها بشكل سريع وتقديمها بطريقة أكثر اقناع. إضافة إلى ذلك, يمكن هذا التحليل المهيكل للبيانات من توضيح الفرق القائم أثناء متابعة التوجه مع مرور الوقت..

جمع الحالات المؤثرة. يمكن الاعتماد على التقارير الناقلة للحالات المؤثرة حول عمليات سوء الاستخدام الخطيرة والتي تتطلب التدخل السريع. على سبيل المثال: الحزب الذي يستحوذ بشكل متواصل على الفضاءات العمومية أو الذي ينقل التهديدات الخطيرة التي تستهدف الناخبين. يمكن تقديم مزيد من البيانات حول الخروقات الأقل أهمية ولكنها تبقى نافذة للمناصرة وضرورية لإبراز الحاجة الخاصة في علاقة بالمساءلة.

الاعداد للتقارير في الوقت المناسب وذات الصلة. جمع البيانات بشكل ممنهج يمكن الفرق من التجميع السريع للبيانات وتحليلها ثم نشرها. إذا كنت ترغب في بلوغ أكبر تأثير ممكن, يجب التخطيط لنشر أهم الاستنتاجات على مستوى نقاط استراتيجية خلال كافة الدورة الخاصة بالحملة الانتخابية. تأكد من نشر الاستنتاجات في الوقت المناسب وذلك بمسك جدول واضح ودقيق حول جمع البيانات وتنقيتها وتحليلها, إضافة إلى اعداد الرسم البياني وصياغة الرسالة المطلوبة. لمزيد من البيانات, راجع الجزء IX. تبليغ الاستنتاجات

ملاحظة التظاهرات و/أو الأنشطة اللخاصة بالحملات

يمكن للمراقبين على الأمد الطويل مراقبة العديد من التظاهرات والأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية لمختلف الأحزاب وفي أماكن مختلفة إلخ... تطلب فرق المراقبة من أعضائها المراقبين على الأمد الطويل جمع البيانات الخاصة بكل تظاهرة أو نشاط منفرد يمكنهم متابعته. على سبيل المثال, يمكن أن تشمل الاستمارة, الخاصة بتجمع يتم تنظيمه لفائدة حملة, الأسئلة التالية:

- هل تناول المسؤولون الحكوميون الكلمة أثناء التظاهرة؟
- هل سجل حضور للموظفين الحكوميين في التظاهرة أثناء اوقات الدوام؟
- هل منع الأساتذة أو الطلبة من حضور التظاهرة أو فرض عليهم الحضور في التظاهرة؟
- ما هو عدد المسؤولين عن الأمن الممولين من الحكومة الذين دعموا التظاهرة؟

هل تم توزيع امتيازات أو هدايا عينية على ملك الدولة أثناء هذه التظاهرة؟

بدلا من ذلك, تتولى بعض الفرق اخطار المراقبينن على الأمد الطويل بضرورة مراقبة الإطار الانتخابي وتقديم تقرير حول الظروف المحيطة به. يمكن القيام بهذا بشكل ممنهج وذلك باللجوء إلى قائمة التدقيق, التي تشمل التقرير الذي تتم صياغته كل أسبوع أو أسبوعين, والمتضمنة للأسئلة المغلقة على غرار النقاط التالية::

- هل تولى الحزب استعمال السيارات العمومية للقيام بالأنشطة المتعلقة بالحملة الانتخابية؟ ما هو اسم هذا الحزب؟
- هل تم تعليق أي مواد تخص الحملة الانتخابية داخل المباني الحكومية أو داخل مبنى حزب أ؟ لفائدة أي حزب؟
- هل لاحظت قيام الموظفين الحكوميين بالمساهمة في الحملات الانتخابية خلال عدد من الساعات لفائدة حزب معين؟ لفائدة أي حزب كان ذلك؟

في أغلب الأحيان, تشير البيانات التي يقدمها المراقبون على الأمد الطويل, وبشكل ممنهج, أن الأحزاب أو المرشحين اشغل المناصب من جديد هم المسؤولون لوحدهم عن حالات سوء استخدام موارد الدولة (وهذا أمر طبيعي حيث أنهم يشرفون بشكل مباشر على إدارة موارد الدولة!). إضافة إلى هذا, تستغل الفرق عملية جمع البيانات بشكل ممنهج للتوضيح أنها تبحث عن حالات سوء الاستغلال لدى المتنافسين السياسيين من الأفراد وليس الأحزاب. كما يمكن أن نشاهد, في بعض الحالات الأخرى, أن مختلف الأحزاب قد تسيطر على مفاصل الدولة بشكل أو بآخر – مثل السيطرة على الشؤون الوطنية والجهوية والبلدية – داخل نفس المنطقة. تمكن هذه العملية كذلك من توفير البيانات التي تتم مقارنتها بشكل متواتر بمرور الوقت. فإذا ما توصلت المعارضة إلى الفوز في الانتخابات, يتولى المراقبون الاثبات إذا ما انتفع أعضاء المعارضة بنسبة عالية من موارد الدولة وتسببوا, بالتالي, في سوء استخدام موارد الدولة بعد توليهم السلطة. ومن ناحية أخرى, إذا ما تمت إعادة انتخاب الحزب الحاكم, يمكن أن تفصح عملية المراقبة الممنهجة عن تغييرات بخصوص البعد والدرجة التي بلغتها حالات سوء استخدام الموارد خلال العديد من الدورات الانتخابية.

اساءة استخدام موارد الدولة

في سنت 2016, مراقبون في نيكاراغو, لمراقبة الانتخابات "Panorama Electoral", يراقبون لمدى طويل إذا الأحزاب السياسية المختلفة كانت تستخدم مركبات الدولة والمباني العامة لأنشطة الحملة. يوضح جدول البيانات التالي أن الحزب الحاكم استخدم موارد الدولة أكثر من حزب المعارضة الرئيسي والأحزاب السياسية الأخرى. يوضح تحليل البيانات هذا أن الحزب الحاكم استخدم موارد مؤسسات الدولة لتحقيق ميزة كبيرة على الأحزاب الأخرى.

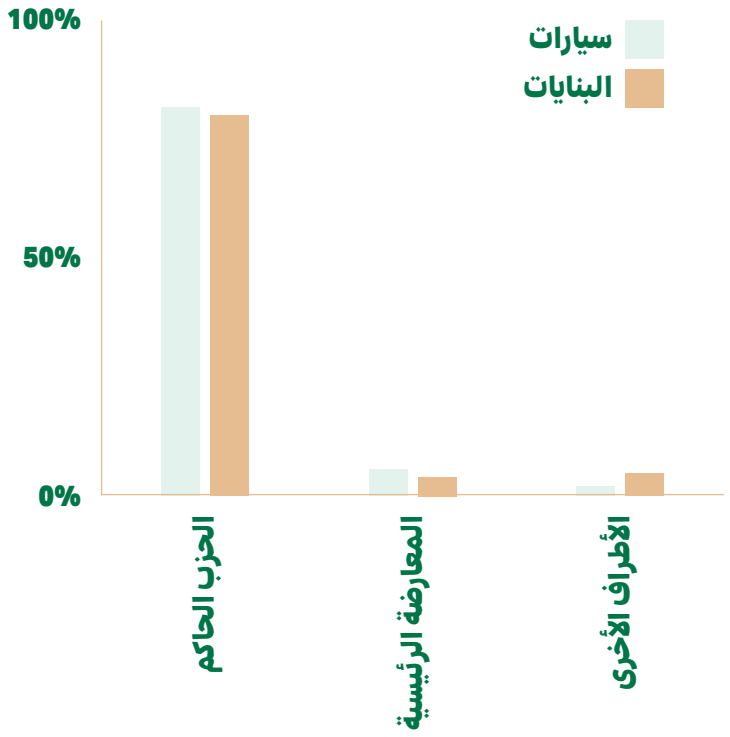

تنظيم اللقاءات مع أهم المبلغين

يمكن أن يقوم المراقبون على الأمد الطويل بجمع البيانات من خلال اللقاءات التي ينظمونها مع موظفي الحملات والمرشحين للانتخابات وزعماء الجماعات المحلية و الجماعات المهمشة وموظفي الحكومة والصحفيين وبعض الأطراف الأخرى لكي يتوصلوا إلى جمع بيانات خاصة تتعلق بحالات سوء استخدام الموارد المؤسساتية. كما تمت مناقشته آنفا, يجب اخطار المراقبين على الأمد الطويل بمختلف فئات المبلغين الذين يمكن ملاقاتهم. قد تقرر بعض فرق المراقبة الأخرى توفير مسوحات تعكس محتوى لقاءات خاصة لكل فئة من المبلغين. وهناك بعض الفرق الأخرى من مراقبي الانتخابات التي تتولى جمع البيانات لكي يتم تضمينها في استمارات مخصصة لنقل البيانات بصفة اسبوعية. كحد أدنى, يجب مد المراقبين على الأمد الطويل بعينة من الأسئلة التي يمكن طرحها لكي يتسنى لهم نقل البيانات لكافة الأحزاب/المرشحين/الأفرقة وذلك بالاعتماد على لائحة من الاسئلة المغلقة. لمزيد من المعلومات حول لائحة تتضمن عينة من الأسئلة المتعلقة باللقاء مع أهم المبلغين, يمكن مراجعة الملحق أ.

[3] https://eyt.org.ni

مراقبة الشبكات الاجتماعية

نظرا للأهمية المتنامية التي يلعبها دور الشبكات الاجتماعية أثناء الانتخابات, تتولى العديد من فرق مراقبة المنصات الاجتماعية القيام بعملية القياس للتأكد إذا ما كانت موارد التواصل الحكومية أو الوقت المخصص لموظفي الحكومة قد تم استغلاله لغايات تخدم مصلحة الحملة. في بعض البلدان, يتم غض الطرف عن طريقة استغلال الشبكات الاجتماعية. في هذه الحالة بالذات, يتم اللجوء إلى منهجية المناصرة لإثبات وجود مشكل والسعي إلى سن قوانين جديدة أو تحسين تلك المتوفرة. وفي بعض البلدان الأخرى, يمكن الاعتماد على النظام القانوني لتعديل طريقة استعمال قنوات الشبكات الاجتماعية الرسمية وحتى الأنشطة التي تنظم على الحسابات الخاصة للموظفين الحكوميين أثناء أوقات الدوام الرسمي.

يجب القيام بمراقبة الشبكات الاجتماعية بشكل ممنهج وتكليف فريق من الخبراء المتخصصين للقيام بهذه المهمة. كما يمكن أن يطلب من فريق مراقبة الشبكات الاجتماعية متابعة الأنشطة التي تتم على شبكات اجتماعية أخرى, بما في ذلك حملات المناصرة التي تتم على الإنترنت وكذلك الأخبار المظللة[4]. يمكن الاعتماد على نظام البرمجيات فاكت-إي-لايزر[5](Fact-A-Lyzer), المستخدم من قبل المعهد الديمقراطي الوطني, أو حتى أدوات تجميع أخرى, للقيام بعملية مراقبة تكون أكثر جدوى وفعالية. يمكن للمراقبين مراجعة محتوى الحملات المنشورة على صفحات الواب الرسمية للحكومة – أو التثبت من تزايد عدد الاعلانات عن المشاريع التنموية مقارنة بالفترات التي لا يتم فيها تنظيم الانتخابات.

المراقبة الفاعلة: في إطار حملتهم الموسعة لمراقبة الشبكات الاجتماعية سنة 2018, قام فريق من المجتمع الدولي للانتخابات النزيهة والديمقراطية من جورجيا بمراقبة حالات سوء استخدام موارد الشبكات الاجتماعية للدولة خلال الفترة الرسمية للانتخابات.[6] قام أعضاء هذا الفريق بمتابعة حسابات البلديات الرسمية على صفحات الفايسبوك الحكومية وتوصلوا إلى الإثبات أن هذه الحسابات لم يتم استعمالها لغايات تخدم مصالح الحملات الانتخابية ولم تساهم في مضاعفة المحتوى/الترويج مقارنة بما يحدث خارج فترات الانتخابات. في نفس الوقت, قام أعضاء هذا الفريق بمراقبة محتوى حسابات الفايسبوك لأكثر من 600 موظف حكومي حيث تم رصد ما لا يقل عن عدد 62 موظف حكومي يعملون في 30 بلدية كانوا يقومون بحملات انتخابية على الإنترنت أثناء أوقات الدوام – الأمر الذي يتنافى مع القانون الانتخابي ومع المذكرة الخاصة بالموارد الإدارية. قامت منظمة المجتمع الدولي من أجل انتخابات نزيهة والديمقراطية بنقل هذه الخروقات إلى السلطات المسؤولة عن إدارة الانتخابات, التي لم تتخذ أية عقوبات تذكر – الأمر الذي يبرر الحاجة الماسة إلى اعتماد منظومة تربوية أفضل وآليات أنجع تمكن فعلا من إنفاذ الأحكام الصادرة.

---

[4] لمزيد من البيانات, راجع التضليل ونزاهة الانتخابات,, الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني (2018)

[5] تتمثل برمديات فاكت-إي-لايزر في جمع وإدارة وتحليل البيانات التي تم تجميعها من قبل المعهد الديمقراطي الوطني بهدف تمكين فرق الملاحظين من المواطنين وإتاحة الفرصة لهم لجمع البيانات وتحليلها انطلاقا من الفايسبوك وتويتر. تم استعمال هذه الأداة من قبل الملاحظين من المواطنين لمراقبة المعلومات المظللة وتنسيق السلوك غير اللائق ومعالجة العديد من المسائل الأخرى المتعلقة ببيئة المعلومات الانتخابية بخصوص الشبكات الاجتماعية.

[6] 7 لمزيد من المعلومات, يرجى مراجعة مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي - التقرير المرحلي الثاني, الصادرة عن المجتمع الدولي من أجل انتخابات نزيهة والديمقراطية, 20 ديسمبر 2018.

مراجعة التقارير الصادرة عن المواطنين

في البلدان التي تصعب فيها مراقبة حالات سوء الاستخدام للموارد المؤسساتية بشكل مباشر (بما فيها تلك المتأتية من سلوك الموظفين الحكوميين), يمكن الرجوع إلى التقارير التي تمت مراجعتها من قبل المواطنين لتحقيق نتائج أفضل. كما يمكن اللجوء إلى الخطوط الساخنة أو الارساليات القصيرة أو الأدوات المتوفرة على الإنترنت لتجميع التقارير المتأتية من العموم. غير أن صياغة أدوات التقارير تعتبر أسهل طريقة والخطوة الأقل تكلفة في تحديد المنهجية السليمة. لكي يكون عملهم مقنعا, يتعين على فرق المراقبين القيام بالترويج الكافي لفائدة الأداة المستعملة من قبل كل من بإمكانه الإدراك, أكثر من غيره, لحالات سوء الاستخدام هذه (على غرار المرأة والناخبين المنتمين للمجموعات المعرضة للمخاطر والموظفين الحكوميين والأشخاص المستفيدين من محطات النقل العمومي إلخ...). يتعين كذلك مراجعة التقارير الصادرة عن المواطنين والقيام, قدر الإمكان, بالتحقيقات والتحاليل الضرورية, للبيانات الواردة لكي يتسنى استعمالها كحجج ثابتة لدحض حالات سوء استخدام الموارد. المراقبون على الأمد الطويل والمحققون هم المهيؤون أكثر من غيرهم لمراجعة محتوى التقارير وذلك بتحديد مكان تواجد الشهود واستجوابهم وتوفير الصور والتسجيلات (بما في ذلك أفلام الفيديو/والتسجيلات الصوتية/والصور التي يتم التقاطها بواسطة الهاتف الجوال لكافة المستجدات, إضافة إلى أي أدوات أخرى التي قد تمكن من اثبات الحقيقة.

مراقبة فاعلة. في إطار البرنامج الداعي إلى حماية الموارد العمومية, خصصت ترانسبارنسي إنترناشيونال سري لانكا (Transparency International Sri Lanka[7])خطا ساخنا لتجميع التقارير الصادرة عن المواطنين حول استغلال الموارد العمومية خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية 8 لسنة 2015.[8] كما قامت منظمة ترانسبارنسي إنترناشيونال سري لانكا (Transparency International Sri Lanka) بتكوين فريق استقصائي مكون من أعوان شرطة سامين متقاعدين كلفوا بمراجعة تقارير المواطنين ونشر المراقبين في كافة أنحاء البلاد. تجدر الإشارة هنا إلى أن المنظمة اكتفت بنشر التقارير التي تمكنت فرقها من مراجعتها فقط. بعد أن قام فريق الاستقصاء والمراقبين بمضاعفة عدد التقارير الصادرة عن المواطنين ليبلغ 370 تقريرا, وبعد التعمق في تحليل القانون والمناخ المحيط بهذه التقارير, استنتج هؤلاء الأعضاء أن الاستعمال المكثف لسيارات الدولة لأغراض انتخابية تسبب في تقلص نوعية الخدمات المقدمة في مجال النقل العمومي بالنسبة للمواطنين العاديين.

[7] https://www.tisrilanka.org

[8] لمزيد من المعلومات, يرجى مراجعة النزاهة الانتخابية مراجعة لإساءة استخدام موارد الدولة وقضايا مختارة تتعلق بالنزاهة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2015 في سريلانكا, الصادر عن ترانسبارنسي إنترناشيونال سري لانكا (Transparency International Sri Lanka)

٧ مراقبة التجاوزات حول الموارد القسرية

مراقبة الإطار الخاص بحالات سوء استخدام موارد الدولة القسرية

تعريف: يتمثل هذا الأمر في عملية نشر سلطة وفرض نفوذ قوات الأمن وإنفاذ القانون وبعض المناصب الحكومية الأخرى لتحقيق مكاسب سياسية. يمكن أن يتمثل هذا في المعاملة غير العادلة والتي قد تؤدي إلى الفشل في توفير الحماية أو محاكمة من يخترق القانون ويمس من حقوق المرشحين من المعارضة أو من ممثلي المجتمع المدني أو الصحفيين أو من يتجرأ على ترويع المعارضين السياسيين أو تهديدهم أوحتى تهديد أنصارهم, إضافة إلى الضغط المسلط على الناخبين وإرغامهم على التصويت لفائدة مرشحين أو أحزاب معينة. كما يشمل هذا الأمر ممارسة الضغط على موظفي الحكومة ليكونوا في خدمة حملة معينة والتبرع بجزء من أجورهم أو للتصويت لفائدة أحزاب أو مرشحين دون غيرهم.

حالات متواترة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصد ذلك	أفضل المنهجيات
تسليط الضغط على الناخبين من قبل سلطات الدولة. يشمل هذا التأثير غير المبرر على الناخبين وإرغامهم على التصويت (أو عدم التصويت) لفائدة بعض المرشحين/الأحزاب – أو الامتناع عن التصويت من الأساس. غالبا ما تستهدف هذه التهديدات الجماعات الضعيفة بمن فيهم المرأة والطفل والأقليات العرقية أو الدينية والمواطنين الريفيين والناخبين الذين يعتمدون على مؤسسات الدولة أو على دعمها, على غرار الأشخاص النازحين داخليا أو طلبة الجامعات أو المرضى بالمستشفيات أو الناخبين من السجناء أو الأشخاص من ذوي الإعاقة أو الناخبين من ذوي الدخل المتدني.	• تطبيق غير عادل للقانون على أساس وجهات نظر المواطنين السياسية, التصرف بنوع من الهرسلة الأمنية أو غياب أهم الخدمات الأمنية • علامات مراقبة غير مبررة أو "تقييد' انشطة الحملات/التصويت داخل المنشآت الحكومية, بما في ذلك السجون والمستشفيات والجامعات العمومية ومخيمات اللاجئين إلخ... • تهديدات خاصة أو عامة لمنع وصول المساعدة الحكومية الضرورية إلى المستحقين على أساس نتائج الانتخابات • تهديدات خاصة أو عامة لسلامة الأشخاص وحياتهم إلخ...	• مراقبة مباشرة, خاصة من قبل مؤسسات الاقتراع • لقاءات مع أهم المبلغين, وخاصة الأعضاء المعرضين للمخاطر منهم • فرق الاستقصاء • التقارير الصادرة عن المواطنين بعد أن تمت مراجعتها.

حالات متواترة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصد ذلك	أفضل المنهجيات
إرغام الاحزاب/المرشحين/ الموظفين،المناصرين للمعارضة. يمكن أن يشمل هذا عمليات الإيقاف والتهديدات أو الهرسلة لزعماء ومرشحي وموظفي الحملات ومناصري المعارضة. كما يمكن أن يشمل هذا الأمر كذلك مقاربة غير متكافئة للقيام بالتحقيقات أو بالملاحقات حول الشكاوى المتعلقة بالانتخابات أو بالممارسات الجنائية والتي يتقدم بها أعضاء من أحزاب المعارضة, أو تلك التي يقيمها المسؤولون الانتخابيون أو مراقبو الانتخابات أو الصحفيين.	• اللجوء إلى القوة او الترهيب أثناء الحملات الانتخابية مثل الأساليب القمعية التي تمارسها قوات الشرطة ضد التجمعات السياسية • تطبيق غير عادل للقانون أو عدم التحرك إزاء الشكاوى المقدمة • التهديد بالإيقاف الذي غالبا ما ينقل في وسائل الاعلام أو في الخطابات العامة • إيقاف مرشحي المعارضة على أساس اتهامات كاذبة أو على اثر صدور تهم اعتباطية تمت المبالغة فيها أثناء الانتخابات • تهديدات شخصية أو أساليب هرسلة تستهدف الزعماء والمرشحين وموظفي الحملات الانتخابية والمسؤولين عن الانتخابات والمراقبين والصحفيين من المعارضة إلخ... وذلك في علاقة بسلامتهم أو مورد عيشهم الشخصي.	• تحليل الملابسات/الإطار القانوني للإيقافات أو التهديدات • لقاءات مع أهم المبلغين • فرق استقصاء
الضغط على موظفي الحكومة. يمكن أن تشمل هذه الظاهرة التهديد بإيقاف أو المس من الأجر/ الترقيات من قبل المسؤول المشرف أو أية سلطات أخرى. يمكن أن يخضع الموظفون الحكوميون للضغط كي يساهموا في حملة انتخابية (خلال ساعات الدوام الرسمية أو حتى بعد ذلك) او التصويت أو المساهمة في الحملات الانتخابية و/أو تقديم خدمات لفائدة الحملة الانتخابية.	• غالبا ما تأخذ هذه الظاهرة شكل التهديدات أو الهرسلة الشخصية لموظفي الحكومة • الاستغلال المتفشي للموارد المؤسساتية للدولة, على غرار مساهمة عالية من قبل الموظفين الحكوميين في التظاهرات/الأنشطة الخاصة بالحملات الانتخابية • في بعض الحالات, تشمل هذه الظاهرة الخدمات المقدمة من قبل موظف الحكومة/البيانات المتعلقة بالأجور أو بيانات لاستغلالها لفائدة الحملة الانتخابية.	• لقاءات مع مبلغين مهمين مثل موظفي الحكومة أو زعماء النقابات إلخ... • فرق استقصاء • تقارير صادرة عن المواطنين بعد أن خضعت للمراجعة. • في بعض الحالات الخاصة, تحليل البيانات الرسمية.

مراقبة حالات سوء استخدام الموارد القسرية: مقاربات فاعلة

غالبا ما يكون لحالات سوء استخدام الموارد القسرية أكبر الأثر على نزاهة الانتخابات, بالإضافة إلى صعوبة مراقبتها. كما أن أغلب حالات سوء استخدام الموارد تحدث في الخفاء ويصعب رصدها. هناك العديد من ضحايا الإكراه الذين لا يبلغون عن حالات سوء الاستخدام أو لا يقرون بوجودها وذلك بسبب الخوف أو الصدمة أو – في بعض الأحيان – بسبب ثقافة التكتم أو الرضا عن النفس. هناك أمثلة أخرى تكون أكثر بروزا – على غرار الإيقاف المعلن لأحد المرشحين – والتي يصعب وضعها في إطارها الحقيقي وتحديدها بكل تجرد لكي يتم البت في مدى شرعيتها. وفي كل الحالات, غالبا ما يصعب جدا مراجعة حالات سوء استخدام الموارد القسرية للتأكد من وجودها. في أفضل الحالات, يتعين أن تثبت المنهجية المعتمدة حدوث سوء استخدام للموارد فعلا مع تقييم درجة سوء الاستخدام هذا وذلك باستعمال الحجج القوية التي لا يمكن دحضها والتحليل الخاص بالإطار ذات العلاقة. من الضروري التدليل على الحجج التي تدعم هذا الصنف من الإكراه وتبيين التأثير المخلف على المسار الانتخابي وعلى حقوق المرشحين والناخبين (بمن فيهم الفئات المهمشة) والمسؤولين عن الانتخابات والمراقبين والصحفيين.

استخراج مزيد من منهجيات المراقبة والقيام بتحاليل أقرب منها للسياق/الإطار القانوني – مثل فرق الاستقصاء أو المقابلات مع المبلغين المهمين – يمثل أكثر نجاعة على مستوى مراقبة حالات سوء استخدام الموارد القسرية, حيث أن هذه الجهود غالبا ما تتطلب الاستثمار على الأمد الطويل لبناء علاقات الثقة وفهم تركيبة هيكل السلطة وارساء منظومة الحماية ونقل الآليات لفائدة المبلغين عن الفساد, وصولا إلى تغيير المعايير الثقافية التي من شأنها غض الظرف عن حالات سوء استخدام الموارد. نظرا لكل هذه الحالات المتشعبة والعويصة, يمكن لمراقبي الانتخابات الاستئناس بمنظومة الشراكة مع فرق الخبراء ذات العلاقة والاستئناس بتجاربهم الحاصلة في هذا المجال, إضافة إلى المهارات المتراكمة ونسب النفاذ التي يمكن الوثوق بها على غرار الصحفيين الاستقصائيين والمنظمات التي تنكب على محاربة الفساد.

المقابلات مع أهم المبلغين

كما ورد في القسم IV, يمكن أن تمثل المقابلات المهيكلة والاستراتيجية مع أهم المبلغين مصدرا ثمينا من المعلومات التي يمكن استقاؤها حول حالات سوء استخدام الموارد. استنادا إلى السياق المتوفر, يمكن لمراقبي الانتخابات على الأمد الطويل اجراء مقابلات مع مرشحي/موظفي الحملات من المعارضة وكذلك مع الموظفين الحكوميين من الوزارات المعنية وطلبة الجامعات العمومية و/أو الناخبين الآخرين, وخاصة منهم الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة. نظرا للطابع الحساس الذي تكتسيه حالات سوء استخدام الموارد هذه, يتعين بالضرورة على المراقبين على الأمد الطويل تلقي دورات تدريبية حول منظومة التواصل الفاعل وبناء علاقات الثقة مع الأطراف المقابلة, مع الحرص كذلك على صياغة جملة من الأسئلة يتم اعدادها بكل عناية وتحري (راجع الملحق أ), ومع الانتفاع بدورات تدريبية ودعم ملائم في مجال الأمن والسلامة. ينتظر أن يمتلك المستجوبون القدرة الكافية على حماية البيانات الشخصية للمستجوبين وعلى ادراك كافة أصناف الحساسيات أثناء القيام بالاستجوابات مع الضحايا وأعضاء المجموعات المهمشة. يستحسن كذلك انتداب المستجوبين من بين المنتمين للمجموعات المهمشة هذه لأنهم هم الأطراف الأقرب والأقدر على بناء علاقات ثقة مع كافة ضحايا حالات سوء استخدام الموارد. لمزيد من الاعتبارات, يرجى الرجوع إلى مربع النص الوارد أدناه.

المراقبة الفاعلة. في سنة 2018 تولت كل من جمعية المحامين الشبان في جورجيا والمجتمع الدولي من أجل انتخابات شفافة والديمقراطية ومنظمة الشفافية الدولية بجورجيا توثيق حالات تخص المعاملة القسرية التي تعرض لها الموظفون الحكوميون خلال الحملات الانتخابية. كما تولى المراقبون على الأمد الطويل, المنتمون إلى المجتمع الدولي من أجل انتخابات شفافة والديمقراطية, جمع البيانات المتأتية من وسائل الإعلام والمقابلات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والأفراد الآخرين من الموطنين. رصد أعضاء الفريق عدد 54 من حالات التخويف, بما فيها حالات تعرض لها الموظفون الذين اضطروا إلى جمع عدد من البيانات الدقيقة حول "لوائح الداعمين" بهدف ضمان تصويتهم لفائدة مرشح معين دون غيره. كما استمع المراقبون على الأمد الطويل, على أساس المعلومات التي وصلتهم من أساتذة المدارس, إلى الأخبار الخاصة بالضغط السياسي وعمليات التشفي التي تمت على غرار الطرد والخضوع للتفتيش الاعتباطي والهرسلة.[9]

فرق الاستقصاء المعمق

في العديد من الحالات, يمكن أن تبلغ حالات سوء استخدام الموارد مستوى عاليا من الحساسية والصعوبة إلى درجة أنه تصعب عملية توثيقها, وبالتالي نصبح في حاجة إلى الاستنجاد بفريق من المحققين من ذوي الخبرة والتدريب الخاص لكي نتوصل إلى توثيقها. يمكن استعمال فرق الاستقصاء كجهاز مساعد يضاف إلى وحدة أخرى من برنامج المراقبة للقيام بعملية تقييم أكثر دقة حول المنحى الذي قد تأخذه الحالات المرصودة من قبل المراقبين على الأمد الطويل أو من قبل الأفراد من المواطنين. في أفضل الحالات, تبقى فرق الاستقصاء قادرة على توفير الحجج والقرائن التي تدعم حالات سوء استخدام الموارد وتقديم دراسة شاملة لتوصيف المشكل. قد تفضل بعض الفرق انتداب وإدارة فريق من المحققين خاص بها مع الحرص على انتداب الأفراد المتمتعين بخبرة سابقة في المجال, على غرار ضباط الشرطة القدامى/المتقاعدين (إذا ما كان السياق ملائما لذلك), والصحفيين الاستقصائيين ومحققين في قضايا حقوق الإنسان إلخ... هناك فرق أخرى تفضل التعامل مع شريك ينتمي إلى منظمات غير حزبية ويمكن الوثوق بها والتي تمتلك خبرة في محاربة الفساد وفي مجال الصحافة أو أي عمل آخر من شأنه أن يخدم مجال التحقيق بشكل فاعل وناجع. لمزيد من المعلومات حول إدارة الحساسيات والمشاكل الأمنية الممكنة حول هذه التحقيقات, يرجى الرجوع إلى مربع النص أدناه.

[9] راجع وثيقة المجتمع الدولي من أجل انتخابات شفافة والديمقراطية حول التقرير النهائي للانتخابات الرئيسية لسنة 2018 وراجع كذلك البيان الختامي الصادر عن المجتمع الدولي من أجل انتخابات شفافة والديمقراطية, GYLA وTI, جورجيا بخصوص الضغط المسلط على الموظفين.

دروس مستوعبة من عمل المحققين في الفساد – كيف يمكن القيام بمقابلات استقصائية آمنة وفاعلة

بناء علاقات ثقة مع الأشخاص المثاليين! تقييم الهياكل والأنماط المؤثرة. يجب استهداف كل من يقبل التأثر أكثر من غيره بسبب سوء استخدام موارد الدولة داخل المجموعة المحلية أو أن يكون ملما بحالات سوء الاستخدام هذه. يجب التوصل إلى ارساء علاقات تكون مبنية على الثقة مع كافة هذه الأطراف بمرور الوقت. كما يتعين التأكد من عدم الحاق الضرر بضحايا الإكراه من جديد وذلك من خلال اللقاءات التي ننظمها معهم. يتعين احترام الحساسيات الثقافية – وخاصة أثناء التعامل مع ضحايا المجموعات المهمشة وكافة أعضائها.

قم بتوفير فضاء آمن ومنفصل عن الآخرين! تأكد أن الأشخاص المستجوبين يشعرون بالأريحية ويتكلمون بصراحة طوال الاستجواب. ابق على اتصال دائم وخصص خطا مفتوحا لفائدة الضحايا المستجوبين لأنهم قد يرغبون في تقديم معلومات جديدة في أي وقت. بادر بتقييم الخطوات التي يتعين أخذها لتأمين سلامة البيانات وانجاز عملية التواصل بشكل تام. دون كافة البيانات بكل

حذر واحرص على تأمين سلامة البيانات الحساسة أثناء جمعها ونقلها وتخزينها وتحليلها. يمكن لبعض التطبيقات, على غرار المحادثات السرية في شكل إشارات وتلغرامات, أن تساعد المستعملين على بعث رسائل مشفرة مع الابقاء على سريتها. كما يجب الحرص على توفير سلامة الاجراءات المحيطة بقاعدة بيانات المراقبين وذلك بالنظر إلى المعلومات الحساسة التي تم تخزينها في قاعدة البيانات هذه.

اجعل من السلامة أولوية! اتخذ الاجراءات الضرورية لتأمين سلامة المراقبين على الأمد الطويل/المحققين وذلك باعتماد خطط للبروتوكولات والسلامة. تأكد من حصولك عل نقطة آمنة ويمكن الوثوق بها (ربما شخصية مؤثرة أو رجال الشرطة المحلية) حيثما تم نشر المراقبين على الأمد الطويل/المحققين, إضافة إلى الحرص على اعداد خطة تواصل للطوارئ تكون واضحة المعالم. فكر في نشر اثنين من المراقبين على الأمد الطويل/المحققين معا وقم ببرمجة عمليات مراقبة قبلية وبعدية بخصوص القاءات مع المشرفين.

خذ عملية التخويف على محمل الجد! في حالة قيام المراقبين على الأمد الطويل/المحققين بلقاءات حساسة جدا أين يمكنهم التعرض للتخويف أو التهديد أو الأذى, يتعين اتخاذ اجراءات إضافية. استعمل الهواتف الذكية لبرمجة قرص يستعمل في حالات "الفزع" لكي يمكن للمراقبين على الأمد الطويل/المحققين اجراء مكالمات منفصلة للاتصال بنقطة أمنية عند الضرورة. أطلب من الشخص المكلف بالاستجواب احضار شريك أو سائق معه إلى مكان اللقاء. فكر في تسجيل محتوى اللقاء.

مراجعة اللقاءات المعدة من قبل المواطنين.

كما جاء في الجزء IV آنفا, يمكن اعتبار آليات نقل البيانات من قبل المواطنين (بما في ذلك آليات التبليغ عن الفساد) كخطوة أولى لجمع البيانات أو التقارير الخاصة بحالات سوء استخدام الموارد (بحيث يتسنى للمراقبين على الأمد الطويل أو للمحققين مراجعة الجزئيات في وقت لاحق). يمكن تصميم هذه الآليات بطريقة تسهل جمع التقارير الشفوية أو المكتوبة, إضافة إلى امكانية جمع الحجج والقرائن بالصوت والصورة حول حالات الاكراه (على غرار تصوير حالات التهديد بالهاتف الجوال). لكي تكون فاعلة, يتعين تصميم وتسويق آليات نقل التقارير من قبل المواطنين بطريقة تمكن من التواصل مع الاطراف المعنية التي قد تتعرض للإكراه أكثر من غيرها (مثل موظفي الحكومة والمجموعات المهمشة). في بعض البلدان والقطاعات, قامت المنظمات المهتمة بحقوق الشغل بتصميم تطبيقات تستهدف العمال وتضمن

التربية على الحقوق بشكل استباقي, إضافة إلى احتوائها على آليات تمكن من رصد الخروقات. في حالة توفر استراتيجية تسويقية فاعلة وجادة, يمكن اقتباس مثل هذه المقاربة واعتمادها بالنسبة لموظفي الحكومة. كما ورد ذكره آنفا, يمكن أن تتضرر بعض المجموعات أو المؤسسات من ثقافة الخوف أو من حرصها المفرط على ضرورة الحفاظ على سرية البيانات أو الرضا عن النفس, وبالتالي, تراها تعكف عن الادلاء بشهاداتها حول حالات سوء استخدام الموارد بكل جدية وحماس. هناك ضرورة أخرى للدفع في اتجاه صنف جديد من الأنماط وبناء ثقة أخرى وتأمين الحماية لأي شخص يرغب في التبليغ عن حالات سوء استخدام الموارد.

توثيق حالات سوء استعمال الموارد: الدروس المستوعبة حول مناصرة حقوق الانسان عبر الفيديو من ويتنس

غالبا ما تعكس التجارب الحاصلة حول تعرض المواطنين لحالات تخص خرق لحقوق الانسان دروسا يمكن الاستئناس بها من قبل مراقبي حالات سوء استخدام موارد الدولة الذين يبحثون عن حجج وقرائن تثبت حدوث مثل هذه الحالات فعلا. في سياق متصل, تقدم منظمة ويتنس جملة من الموارد وجزءا من المادة التدريبية والدعم لفائدة النشطاء في مجال حقوق الانسان في كافة أنحاء العالم بهدف مساعدتهم على التوثيق بالصورة لحالات تخص خرق حقوق الانسان واستعمالها في حملات المناصرة والمساءلة أثناء الانتخابات. تعكس هذه التجارب الأمثلة التالية من الممارسات الفضلى:

- في المقام الأول: ادرس الحالة للتأكد إذا ما كان شريط فيديو يخدم المصلحة الاستراتيجية من عدمه, بحيث يتسنى لك اتخاذ قرار حول ما إذا كان انتاج شريط فيديو سيضر بالمواطن الموثق أوغيره.
- قبل الطلب من المواطن أو المراقب أو الموظف القيام بالتوثيق بواسطة الفيديو, فكر في القانون المتعلق "بالحق في التصوير" المعتمد في البلد المعني, بالإضافة إلى اجراءات أمنية أخرى على غرار نشر شخصين معا في نفس الوقت.
- عند القيام بعملية التصوير:
  - تأكد من عدم وجود أية مخاطر أثناء التصوير
  - قم بالتصوير لفترة معقولة والتركيز بشكل تام على حالة الخرق
  - قم بأخذ الصور من زاوية شاملة (صور ذات 360°) للالتقاط الموقع/السياق الموسع للحادث والإطار والتفاصيل ذات الصلة بالحادث.
- مباشرة بعد الانتهاء من التصوير, يجب تأمين سلامة الشريط وكافة المادة الداعمة الأخرى, على غرار الخرائط والمعلومات المدونة حول الفيديو/ الحادث, الصور الثابتة إلخ...

للنفاذ إلى مزيد من المصادر, يرجى مراجعة الرابط التالي: *https://www.witness.org/resources*

VI مراقبة التجاوزات حول الموارد الترتيبية

مراقبة الإطار الخاص بالموارد الترتيبية للدولة

التعريف: انفاذ اللوائح بطريقة غير منصفة وغير عادلة ومتحيزة. يمكن ان يشمل هذا الموافقة غير المنصفة حول منح الموافقة على عقد تظاهرات في إطار الحملة الانتخابية وانفاذ الرسوم الضريبة وإلغاء تسجيل أحزاب المعارضة وحرمان المرشحين من تقديم ترشحهم – أو حتى الغاء نتائج الانتخابات بغير حق. يمكن أن يشمل هذا كذلك الهرسلة المهيكلة لرجال الأعمال من مرشحي المعارضة أومناصريهم.

أصناف شائعة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصدها	أفضل الطرق
خرق اللوائح المتعلقة بالانتخابات. يمكن أن يشمل هذا الإدارة غير المنصفة أوالعادلة للتصاريح المتعلقة بالتجمعات الانتخابية وتسجيل الأحزاب أو التنصيص على المؤهلات المطلوبة في إطار الاقتراع (من المرشح/الحزب) حسب طلبات الهيئة لإدارة الانتخابات أو السلطات المحلية أوالهيئات الأخرى ذات الصلة. يمكن أن يشمل هذا كذلك الإنفاذ غير المنصف أو العادل لقواعد الحملة الانتخابية واللوائح المالية – أو حتى اعتماد المسار الانتخابي برمته.	مسار/قرارات/انفاذ يتعلق ب: • تصاريح للتجمع • تسجيل الأحزاب • مؤهلات للاقتراع • لوائح خاصة بالحملة عموما ولوائح مالية خاصة بالحملة • مسار الانتخابات أو نتائجها	• لقاءات مع المبلغين الهامين من مختلف الأحزاب/ الهيئة لإدارة الانتخابات والمسؤولين السامين • تحليل البيانات الرسمية • المراقبة المباشرة من قبل المحاكم المختصة في نظام الانتخابات
سوء استخدام بعض الموارد الترتيبية الأخرى. يمكن أن يشمل هذا الانفاذ غير المنصف أو العقوبات الواردة في القوانين واللوائح الرسمية	• الاستهداف الواضح (أو عدم الانفاذ) للقواعد الضريبية وعمليات التدقيق والتصريح بالإفلاس إلخ... • الاستهداف الواضح (أو عدم الانفاذ) للوائح بما فيها الجنائية والإعلام والتشهير • والعقارات إلخ... • الاستهداف الواضح (أو عدم الانفاذ) للقواعد المنظمة لتسجيل جمعيات المجتمع المدني والمحددة للسلوك أثناء فترة الانتخابات.	• لقاءات مع المبلغين الهامين من مختلف الأحزاب • تحليل البيانات الرسمية • فرق الاستقصاء (بمن فيهم الخبراء)

أصناف شائعة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصدها	أفضل الطرق
سوء استخدام النفوذ في حالة الطوارئ. قد تتطلب الأزمات – على غرار جائحة كوفيد والعنف والكوارث الطبيعية – قواعد ولوائح يتحتم اعتمادها في حالات الطوارئ. قد يقوم بعض المرشحين الذين أعيد انتخابهم بسوء استخدام النفوذ في حالة الطوارئ وذلك بحذف أو تأجيل و/أو تقييد قوانين الانتخابات والحملات الانتخابية بدون أي مبرر وبدون استشارة و/أو حين يتصرف بطريقة تنال من حقوق المعارضين السياسيين.	يجب تدارس أي قيود من شأنها أن تفرض باعتبارها نابعة من حالات الطوارئ الخاصة والسياق السياسي الموسع لكي يتم اتخاذ قرار ما إذا كانت مبررة أم لا وإذا ما كانت معقولة أم لا وإذا ما كان ضررها محدودا أم لا. • فرض قيود اعتباطية على الحقوق الأساسية الانتخابية والسياسية منها. • تطبيق غير عادل للقيود التي تستهدف مناصري المعارضة.	• تحليل قانوني/خاص بالسياق • مراقبة مباشرة • لقاءات مع المبلغين الهامين من مختلف الأحزاب

مراقبة حالات سوء استخدام الموارد الترتيبية: مقاربات فاعلة

تتطلب المراقبة الفاعلة لحالت سوء استخدام الموارد الترتيبية منهجية محكمة التصميم لكي تبرز المعاملة غير العادلة والتمييزية وذلك طبقا للوائح المعتمدة. في أفضل الحالات, يمكن كل مجهود يبذل, في إطار المارقبة, من التأكد والتوثيق أن بعض الأحزاب أو المرشحين مطالبون باحترام بعض القوانين أكثر من غيرهم. وبالتالي, يكون من المهم اعتبار بعض الطرق التي تمكن من جمع البيانات حول العديد من الأحزاب أو أصناف المرشحين لكي يتسنى مقارنتها بطريقة ممنهجة. يمكن دمج المنهجية صلب خطة متوفرة لمراقبة الانتخابات كي تشمل المراقبة على الأمد الطويل فترة الانتخابات و/أو التحليل من قبل فريق أساسي. كما يمكن لبعض حالات سوء الاستخدام الترتيبية امتلاك طبيعة الممارسات القسرية. في هذه الحالة, يمكن أن تكتسي الطرق المدونة في الجزء V المذكور أعلاه طابعا أكثر فاعلية وجدوى.

المقابلات مع أهم المبلغين

كما سبقت مناقشته في الجزأين IV وV, يمكن أن تمثل اللقاءات مع أهم المبلغين طريقة فاعلة لجمع البيانات, وخاصة إذا ما مكنت هذه البيانات المجمعة من المقارنة بين الاحزاب/المرشحين في مختلف مناطق البلاد. كما يمكن للمراقبين على الأمد الطويل اجراء مقابلات مع موظفي لائحة ممثلة للأحزاب (مثل الحزب الحاكم ,أهم حزب في المعارضة وحزب صغير ومرشحين مستقلين والأحزاب/المرشحين الذين يمثلون المجموعات العرقية/النساء/الشباب), وكذلك رجال الأعمال وغيرهم من الأطراف التي قد تخضع لإنفاذ حالات سوء استخدام قسرية للموارد. يمكن للمراقبين على الأمد الطويل طرح أسئلة خاصة ونقل بيانات مغلقة حول كافة المرشحين. وطبقا للمسائل التي تتم مراقبتها, يمكن أن يطلب من المراقبين على الأمد الطويل طرح أسئلة حول ما إذا تم منح التراخيص أم لا وحول مدى فاعلية المسار الانتخابي وحول أي شكاوي يتم التقدم بها رسميا بخصوص المسار الانتخابي (راجع الملحق أ بالنسبة للأسئلة المطروحة في شكل عينات). كما يمكن اعتماد

منهجية تخص المقارنة بين البيانات المجمعة بواسطة المقابلات والبيانات الأخرى المجمعة بواسطة الطرق الرسمية كما ستتم مناقشته أسفله.

تحليل البيانات الرسمية

جمع البيانات وتحليلها حول نسبة الموافقة ومصير هذه البيانات, وكذلك حول التوقيت/المسار المتعلق بالطلبات إضافة إلى عدد الشكاوى الواردة وأصنافها, كلها عناصر من شأنها أن تساهم في تحديد مدى التمييز الممنهج الطاغي على تنظيم اللوائح الانتخابية أو على طريقة تطبيق قوانين أخرى. يمكن جمع البيانات عن طريق الإنترنت أو بالتقدم بطلب لدى الهيئات الجاهزة, أوبالتقدم بطلب لدى السلطات المحلية المكلفة بالمسار الانتخابي أو بإجراء مقابلات مع هذه السلطات. قد يتعين على بعض المنظمات التقدم بطلب رسمي للحصول على بيانات عمومية أو حتى اللجوء إلى المحاكم لإرغام السلطات على تبادل المعلومات الضرورية. يكون من المفيد كذلك إكمال عملية تحليل البيانات الرسمية بواسطة اللقاءات مع أهم المبلغين أو بإجراء التحقيقات للتأكد من أن هذه البيانات المجمعة هي شاملة ودقيقة وانه تم فهم السياق ذات الصلة بشكل واضح وتام.

طرق أخرى

المراقبة المباشرة: قد تختار بعض الفرق الأخرى اعتماد الطريقة المباشرة لمراقبة بعض الجوانب الخاصة بالمسار الانتخابي, على غرار المحاكم المتخصصة في الجلسات القضائية أو الشكاوى المتعلقة بكفاءات المرشحين.[10] يجب تصميم قوائم المراقبة بشكل يمكن من إدراك المسار الخاص بالإجراءات وفهم طبيعتها بطريقة متناسقة وقابلة للتحليل بكل سلاسة.

فرق الاستقصاء: في بعض الحالات, وعلى غرار الحوادث الفائقة التشعب أو الحساسية, يمكن لفرق الاستقصاء أن تكون مؤهلة أكثر من غيرها لجمع البيانات وتحليلها. وطبقا للمسألة القائمة, قد يكون من المفيد انتداب أو استشارة الخبراء المختصين في المجال المعني, على غرار رجال القانون أو الخبراء في المجال الضريبي إلخ.

[10] راجع الدليل الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان سنة 2019 حول ملاحظة فض النزاعات بخصوص الانتخابات.

المراقبة الفاعلة: عندما تولى مراقبون من ائتلاف الشعب من أجل انتخابات نزيهة (PACE)[11] مراقبة الانتخابات التي نظمت في ميانمار سنة 2013, كانوا يرغبون في التأكد إذا ما كانت الحكومة قد منحت فرصا متساوية لكافة المرشحين. الهاجس الأول لهؤلاء المراقبين هو التأكد إذا ما كانت السلطات المحلية المسؤولة ستسمح بتنظيم حملات انتخابية بطريقة يطغى عليها التمييز – وهو الاشكال ذاته الذي لوحظ أثناء الدورة السابقة من الانتخابات. لكي نتوصل إلى جمع البيانات القابلة للقياس حول مدى نزاهة مسار الموافقة على التجمعات للقيام بالحملات الإنتخابية, تولى المراقبون على الأمد الطويل اجراء مقابلات أسبوعية مع أهم المبلغين جمعتهم بممثلين عن الحزب الحاكم وأكبر حزب في المعارضة والأطراف الجهوية والأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين. حامت الأسئلة التي تم طرحها أثناء هذه التظاهرة حول مدى تطبيق المسار ومدى احترام الاجراءات الخاصة بمنح الموافقة على تنظيم التجمع الانتخابي. كما قام هؤلاء المراقبين بجمع بيانات رسمية حول الموافقات والشكاوى الصادرة عن المسؤولين عن الانتخابات. لما بادرت بجمع البيانت الرسمية, تمكنت منظمة ائتلاف الشعب من أجل انتخابات نزيهة (PACE) من الاثبات أن المسار كان سهلا وسلسا بالنسبة لأغلبية المرشحين. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن ائتلاف الشعب من أجل انتخابات نزيهة (PACE) لم يتوصل إلى رصد أية تباينات تذكر بين الأجوبة المقدمة من مختلف الأحزاب أو من المرشحين رجالا كانوا أم نساء.[12]

—

[11] https://www.pacemyanmar.org/home/

[12] راجع التقرير النهائي الصادر عن منظمة ائتلاف الشعب من أجل انتخابات نزيهة (PACE) حول انتخابات سنة 2015 في ميانمار. الصفحة 36 والملحق 2, صفحات 82-78.

VII مراقبة التجاوزات حول موارد الميزانية

مراقبة الإطار الخاص بموارد ميزانية الدولة

التعريف: سوء ائتمان الأموال العمومية لفائدة المرشحين الذي تمت إعادة انتخابهم. يمكن أن يأخذ هذا طابع الزبونية أو شراء الأصوات, حيث يتم توجيه المشاريع التنموية أو الخدمات العمومية بشكل غير نزيه أو قانوني نحو المشاريع و/أو السكان. كما يمكن أن تشمل هذه الظاهرة عمليات التحويل الممنوعة للأموال العمومية بهدف دعم الحملات الانتخابية التي تنظمها الأحزاب الحاكمة التي ترشحت للانتخابات من جديد.

أصناف شائعة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصدها	أفضل الطرق
سوء استخدام النفقات العمومية/ المشاريع التنموية. يمكن أن يشمل هذا الاستخدام الممنوع أو الغير مناسب لموارد الميزانية أو للمرافق العمومية لفائدة بعض الدوائر الانتخابية دون غيرها أو القطاعات الصناعية أو حتى الموظفين الحكوميين بهدف شراء ذمة الناخبين.الملاحظ هنا أنه بالنسبة للنفقات المطلوبة في حالات الطوارئ (خلال الكوارث الطبيعية أو الجوائح أو حالات الطوارئ الأخرى) تمثل كلها مصدر قلق حيث أنها عادة ما تتطلب اعتمادات ضخمة يتم صرفها بسرعة وبدون احترام اجراءات الشفافية والمراقبة الضرورية.	• الموارد النقدية والعينية العمومية الموفرة للناخبين أثناء تنظيم التظاهرات في إطار الحملات الانتخابية. يمكن أن يشمل هذا الخلط الصريح أو الضمني بين أدوار الحكومة أو الأحزاب في تقديم المرافق الاجتماعية. • المشاريع التنموية التي لم يتم التخطيط لها أو الاعلان عنها بصفة مسبقة أو الخصم في الخدمات أو نفقات الدعم العمومي على غرار المساعدات الغذائية المقدمة لبعض المجموعات المحلية أثناء فترة الانتخابات • نفقات مشطة وبارزة وغير مبررة أثناء الانتخابات أو نفقات أخرى عامة ضمن الميزانية خلال الانتخابات • زيادات أو اكراميات خصوصية تمنح للموظفين الحكوميين أثناء الفترة الانتخابية أو مباشرة بعد انتهائها • مكافآت تتمثل في منح مشاريع حكومية للمناصرين السياسيين • استفحال على الأمد الطويل لظاهرة الزبونية حيث يكون مصير بعض المجموعات مرتبطا بحزب حاكم وذلك من خلال المرافق العمومية على أساس الاستهداف/التفضيل لفائدة مجموعات دون غيرها • في حالة الاستعانة بالميزانية عند حالات الطوارئ, تكون هناك محاولات لتبرير اللجوء إلى الاعتمادات المسخرة على أساس الحاجة الكبيرة, حتى وإن كانت موجهة أساسا إلى غايات سياسية كما تمت مناقشة ذلك أعلاه.	• لقاءات مع أهم المبلغين وخاصة مع زعماء الجماعات المحلية والناخبين • تحليل دقيق للبيانات الرسمية الخاصة بالميزانية إضافة إلى المعلومات الرسمية حول اقرار الميزانية • ملاحظة مباشرة للتجمعات/ التظاهرات القائمة في إطار الحملة الانتخابية • الملاحظة او التحليل المباشر للمشاريع التنموية المحلية أو لمسار اعداد الميزانية

أصناف شائعة من سوء الاستخدام	أين يمكن رصدها	أفضل الطرق
سوء استخدام أو استغلال الموارد العمومية لغايات تخدم الحملة الانتخابية. يمكن أن يشمل هذا سوء استخدام الاعتمادات العمومية وتحويلها لخدمة حملات بعض الأحزاب أو المرشحين أو لفائدة مصادر أخرى قد تنتفع مباشرة من تمويل الحملات الانتخابية. لاحظ هنا أن هذا الجانب لا يشمل التمويل المقنن والعمومي للحملات الإنتخابية, طالما هو موجه لكافة الأحزاب المتنافسة على أسس منصفة/عادلة.	• اختلاس الأموال من قبل طرف ثالث بهدف ضخها في برنامج حملة انتخابية • أساليب "الرشوة" حيث تتولى الحكومة التعاقد مع بائع/مزود خدمات على أساس نسب مضخمة ثم يتم دفع الفرق لتمويل برنامج الحملة. • منح اكراميات خصوصية لموظفي الحكومة يتبعها ارتفاع في مساهمات الموظفين الحكوميين تخصص لاعتمادات الحملات الانتخابية (أساسا برنامج حول الرشوة القسرية). • نفقات مشطة واضحة وغير مبررة تخصص لغايات انتخابية وأصناف أخرى من نفقات الميزانية العامة تتم خلال الانتخابات • توزيع غير منصف وغير عادل للموارد العمومية التي تصرف لفائدة الحملات الانتخابية • استعمال الاعتمادات العمومية لأنشطة تنظمها جمعيات المجتمع المدني في علاقة بالانتخابات وتصطف سياسيا وراء الحزب الحاكم.	قد يكون من الصعب مراقبتها • فرق استقصاء متخصصة في محاربة الفساد • تحليل معمق للبيانات الرسمية

مراقبة حالات سوء استخدام موارد الميزانية/المالية: مقاربات فاعلة

حالات سوء استخدام موارد الميزانية/المالية تمثل تحديات يصعب توثيقها. تبقى حالات سوء استخدام النفقات العمومية والمشاريع التنموية واضحة للعيان حتى وإن كان من الصعب إثبات الحسابات الكامنة وراءها والتوضيح أن أسبابها تعود إلى الانتخابات و/أو انتهاك القوانين والمسارات المتعلقة بالميزانية. بل وأكثر من هذا, فإن حالات سوء استخدام الأموال العمومية نادرا ما تتم بشكل شفاف ويصعب رصدها تماما. وبالتالي, تبقى طرق المراقبة التقليدية, بما فيها المراقبة على الأمد الطويل, غير كافية لإثبات المشكل. في أفضل الحالات, يتوخى مستعملو منهجية المراقبة التحليل المعمق للدلالة على وجود مسارات أوسع تشمل حالات سوء استخدام موارد الميزانية و/أو جمع الحجج الدقيقة وتقديمها لتعكس حالات واضحة من سوء استخدام موارد الميزانية. تتطلب عملية مراقبة حالات سوء استخدام موارد الميزانية الجوانب التالية: تحليل معمق للقوانين والمسارات المرتبطة بالميزانية والنفاذ إلى مصادر البيانات الضرورية وتجميع البيانات وتحليلها على الامد الطويل. في بعض الحالات كذلك, تتولى فرق من الخبراء القيام بعملية الاستقصاء والتحليل, وذلك بهدف تبيين البعد الكامل والشامل لهذه الظاهرة. تدخل بعض الفرق في برامج شراكة مع شركاء آخرين متخصصين في محاربة الفساد ومراقبة الميزانية والحوكمة الرشيدة للاستفادة من خبرتهم, خاصة في مجال قوانين المالية العمومية وضبط آليات الميزانية وتحليل البيانات.

اعتمادا على مستوى الشفافية المعتمد والمسار الرسمي المتبع في البلاد, تمنح الحلقة الخاصة بالميزانية عدة فرص للقيام بعمليات الاشراف والتحليل والمراقبة المتعلقة بحالات سوء استخدام موارد الدولة. فمع المواطنين المتطوعين, على سبيل المثال, يتولى ائتلاف زمبابوي حول المديونية والتنمية (ZIMCODD)[13] مراقبة الحلقة الكاملة للميزانية (انطلاقا من عملية التخطيط ثم الموافقة ثم التنفيذ ثم التدقيق) وذلك بهدف التوصل إلى رصد النفقات ومكافحة عدم احترام الأولويات ومحاربة سوء استخدام الموارد ورصدعمليات الفساد. عمد ائتلاف زمبابوي حول المديونية والتنمية (ZIMCODD) كذلك إلى استعمال آلية تتبع النفقات العامة لتوضيح عملية تدفق الموارد العمومية من المصدر إلى غاية وصولها إلى المستفيد من الخدمات العمومية أو إلى نظام المساعدة المباشرة. باستعمالها لهذه الآلية على مدى السنين, تكون المنظمة قد خرجت بجملة من الاستنتاجات حول طريقة تمكنها من تحديد مخصصات الميزانية المستهدفة لمنح امتيازات غير مستحقة إلى المرشح المتقدم للانتخابات من جديد وضبط الحالات التي من شأنها أن تشهد محاولات حقيقية لشراء الأصوات. في سياق متصل, تخضع عمليات تحديد الميزانية للمراقبة بهدف تتبع مخاطر التلاعب بالإجراءات القانونية أو بسوء استخدام الاعتمادات لغايات سياسية خلال الانتخابات. حيثما تم ارساء آلية تتبع النفقات العامة, سواء في زمبابوي أو غيرها, أوضحت هذه الآلية نجاعتها في توضيح أسباب التأخر المسجل على مستوى التحويلات النقدية ونسب التسربات والثغرات العامة التي قد تلحق عملية النفقات العمومية وتأثيرها على تصورات الناخب والمواطن. عند تحديد آلية مراقبة وتحليل الحالات الممكنة من سوء استخدام الموارد الخاصة بالميزانية أثناء الانتخابات, يمكن للمجموعات اعتبار العناصر التالية:

- **اعداد الميزانية:** هل كان المسار هنا شفافا وشاملا بخصوص كافة المساهمات المتأتية من مشاركة المواطنين؟ هل أن الأولويات الخاصة بالنفقات مبررة وفي اتساق مع الخيارات المعتمدة عبر الزمن؟ هل هناك حجج تثبت المحسوبية والزبونية أو أي أشكال أخرى من المحاباة التي تمت ممارستها أثناء اعداد الميزانية؟
- **الطريقة المطلوبة لاعتماد الميزانية:** هل تم اعتماد الميزانية حسب ما تتطلبه الاجراءات القانونية؟ هل تم ادخال أي تغييرات قبل الموافقة – وإذا كان الأمر كذلك, هل تمت مناقشة هذه التغييرات بشكل علني أمام العموم وهل تم تبرير هذه التغييرات؟ هل كان مسار المصادقة على الميزانية شفافا ومناسبا من حيث التوقيت؟
- **المسار الخاص بالصفقات العمومية:** هل تم تخصيص الاعتمادات داخل الميزانية على أساس المسارات التنافسية المحددة لمنح الصفقات العمومية؟ هل كان نظام الصفقات العمومية مفتوحا وخاضعا للمراقبة والمتابعة من قبل المواطنين والصحفيين ومنظمات المراقبة؟ هل أن البيانات الرسمية حول مسار الصفقات العمومية – بما في ذلك الشروط والآجال ومنهجية الترقيم واعداد عروض المشاركة – منشورة على موقع الواب للحكومة لكي يتسنى النفاذ لها بكل سهولة وشفافية؟ هل أن البيانات المتوفرة حول الصفقات العمومية منشورة في توقيت مناسب وفي صيغة تسهل تحليل البيانات الواردة"؟
- **صرف الميزانية:** هل أن حجم النفقات متسقا فعلا مع مبلغ النفقات المعتمدة طبقا للميزانية؟ هل تم فعلا توزيع الاعتمادات وصرفها طبقا للمستويات والآجال المبرمجة للانفاق؟ هل كانت هناك أي طلبات إضافية غير منتظرة أو طارئة؟ هل تمت عملية صرف الاعتمادات حول الميزانية والمشاريع بصفة قانونية؟ (راجع مربع النص اسفله). هل تم سوء استخدام الاعتمادات وصرفها مباشرة لغايات انتخابية؟ كيف تم تقديم النفقات/المشاريع الخصوصية للجمهور: في شكل خدمات حكومية موحدة؟ أو في شكل "هدايا" مسيسة؟ أو حوافز مقدمة للناخبين؟

[13] https://zimcodd.org

- **التدقيق والتقييم البعدي:** هل أن اجراءات التدقيق والتقييم شفافة؟ هل تم اعتماد اجراءات التدقيق بشكل ممنهج – حتى أثناء فترة الانتخابات؟ هل أثبتت عمليات التدقيق انحرافا عن المسارات السابقة أو هل حادت عن الأهداف المرسومة طبقا للميزانية؟ هل أظهرت عمليات التقييم أية نفقات غير قانونية؟ (راجع مربع النص أدناه).

متى يعتبر الانفاق غير شرعي؟

إن تحديد عملية الانفاق للاعتمادات العمومية وتقدير مدى شرعيتها يتطلب تحليلا جادا ومعمقا, إضافة إلى التأكيد على الخبرة العالية والفهم على الأمد الطويل لطرق الإنفاق وأخذ القرارات المتعلقة بضبط الميزانية. من المهم كذلك أن نبرر, داخليا أو أمام الجمهور, كيف يتم توصيف النفقات أو توصيف المشروع على أنه غير قانوني أو تم لغايات انتخابية. من الأسئلة التي يمكن الاستئناس بها هنا*, يمكن التطرق إلى النقاط التالية:

- هل تم الاعلان عن المشروع وتكلفته مباشرة قبل فترة الحملة الانتخابية أو أثناءها؟
- هل تم التخطيط المسبق للمشروع والإعلان عنه كجزء لا يتجزأ من السياسة العادية والإعداد للميزانية؟
- هل تمت مناقشة المشروع وتبريره أمام العموم؟
- هل أن المشروع يتميز بأهداف واضحة وبشفافية ضمنية ومساءلة صريحة على قدم المساواة مثل كافة المشاريع الأخرى الخاصة بالنفقات العمومية؟
- هل أن الجمهور العريض ينتفع من المشروع أو هل أن المشروع يخدم مصلحة فريق صغير/عدد من المناصرين لحزب سياسي فحسب؟
- هل أن عملية الانفاق على المشروع في اتساق مع حجم الميزانية المعدة ومع خطوط الانفاق السابقة؟

*أسئلة مقتبسة من معهد القضاء للمجتمع المفتوح كما جاء في مراقبة تمويل الحملة الإنتخابية: دليل مخصص للمنظمات غير الحكومية واستعمال الموارد الحكومية من قبل الدولة لغايات انتخابية المقترح من قبل منظمة الدول الأمريكية

كما ورد في المثال أدناه, يمكن للفرق المكلفة بمراقبة الانتخابات اتباع مجموعة واسعة من المقاربات بهدف رصد حالات سوء استخدام موارد الميزانية وتحليلها وذلك خلال مراحل مختلفة تتخلل حلقة الانفاق. تتغير المقاربة الخاصة المعتمدة حول الميزانية من بلد لآخر وذلك طبقا لأهم المسائل التي تقع مراقبتها ونسبة النفاذ إلى المعلومات الخاصة بالميزانية. بعض الممارسات يمكن تحليلها بشكل مباشر أو متابعتها مباشرة أثناء انعقاد الجلسات البرلمانية أو الندوات الصحفية والتظاهرات الخاصة بالحملات الانتخابية. وهناك مسائل أخرى – التي تتراوح بين الاختلاس لغايات انتخابية وسوء استخدام الميزانية الداخلية المخصصة لأنشطة إدراية- والتي يبقى مصيرها غامضا وتحتاج إلى مزيد من أدوات الاستقصاء.

استغلال اللقاءات مع أهم المبلغين لكشف حالات سوء استخدام النفقات الاجتماعية بهدف التلاعب بالناخبين المهمشين في غواتيمالا. في سنة 2015 طلبت منظمة النشاط المدني[14] في غواتيمالا من[15] المراقبين على الأمد الطويل استجواب فئات مختلفة من الناخبين وجمع آرائهم حول المنافع الاجتماعية الحاصلة خلال فترة الحملة الانتخابية. بعد قيامها بتحليل البيانات الواردة في اللقاءات مع فئات مختلفة من الناخبين, توصلت منظمة النشاط المدني إلى الرصد والإثبات أن النساء المنحدرات من أقليات عرقية حصلن على زيادات غير مبررة, خلال فترة الحملة الانتخابية, للمنافع الاجتماعية المخصصة لهن.

متابعة المشاريع التنموية غير المشروعة خلال الفترة الفاصلة بين الانتخابيات العامة وانتخابات الدورة الثانية في جورجيا. في سنة 2018, توصلت فرق من المجتمع الدولي من أجل الانتخابات النزيهة والديمقراطية ومنظمة الشفافية الدولية جورجيا إلى رصد أكثر من 10 مشاريع تنموية غير شرعية كانت قد انطلقت, أو تم الاعلان عن انطلاقها, مباشرة قبل الدخول في الدورة الثانية من الانتخابات. توصل كل من المجتمع الدولي من أجل الانتخابات النزيهة والديمقراطية ومنظمة الشفافية الدولية جورجيا إلى رصد المنحى غير الشرعي لهذه المشاريع على أساس أنها: حدثت مباشرة قبل انطلاق الحملة الانتخابية للدورة الثانية من الانتخابات, لم يتم التخطيط لها ولا الاعلان عنها بصفة مسبقة, تم الكشف عنها لأسباب غامضة ولم تكن جزءا من أي استراتيجية معينة, و لم تتم مناقشتها في إطار خطة تنموية اجتماعية معلنة, وكانت تستهدف طيفا معينا من الناخبين, بما في ذلك الجنود والأساتذة والأشخاص المنتفعين من الخدمات الاجتماعية والأشخاص النازحين داخليا وسكان المناطق الحضرية.[16]

تحليل الميزانية الرسمية لتوضيح ارتفاع مفاجئ وغير مسبوق للنفقات الحكومية حول الانتخابات في أوغندا. تولى الائتلاف لمراقبة تمويل الانتخابات[17], وهي مجموعة تشمل عدد 16 منظمة مختصة في محاربة الفساد ومراقبة الميزانية في أوغندا,

القيام بدراسة معمقة حول الميزانية والنفقات الرسمية وذلك بالاستناد إلى الحالات الدراسية لعدد من الوزارات التي تم اختيارها سنة 2016. جاء هذا التحليل ليكمل جوانب أخرى تتعلق بخطة المراقبة التي تشمل التحليل القانوني والتحليل السياسي لمالية الأحزاب السياسية, ومراقبة الحملات, بما في ذلك سوء استخدام الموارد المؤسساتية وتقديرات النفقات الانتخابية الخاصة بالمرشحين. من خلال هذه الدراسة, أوضح الائتلاف لمراقبة تمويل الانتخابات أن الوزارات الأساسية شهدت ارتفاعا ملحوظا في نفقاتها بالمقارنة للسنوات التي لا تشهد تنظيم الانتخابات, وخاصة على مستوى النفقات خارج الأجور, على غرار تذاكر السفر والتبرعات لدعم المرشح للرئاسة ومرشحين آخرين, سواء على مستوى الميزانية الرسمية أو تدفق الإنفاق.

---

[14] https://accionciudadanagt.org

[15] ميرادور الانتخابي/النشاط المدني, "إنفورم أغوسطو" (2015), www.accioncuidadana.org.gt

[16] راجع البرامج المنشورة من قبل السلطات قبل صدور قيمة المبلغ المخصص للدورة الثانية للانتخابات لتحديد سوء استخدام الموارد الإدارية

[17] https://www.politicalfinanceafrica.org

مراقبة التمويل والنفقات والتقارير المالية الخاصة بالحملة الانتخابية:

- في علاقة بمراقبة ميزانية الدولة, تتولى بعض الفرق الانتخابية تتبع وتحليل طريقة تمويل الأحزاب بهدف رصد أية تمويلات أو نفقات غير شرعية أو البحث على حجج تدعم الفساد أو سوء استخدام موارد الدولة أو تقديم تصاريح مزورة. كما يمكن تطبيق المقاربات المذكورة في هذا الجزء بهدف مراقبة طريقة تمويل الحملات. يشمل هذا الأمر تحليل البيانات ومراقبة النفقات أو التحقيق في كيفية جمع الاموال وذلك بهدف الكشف عن:

- اخلالات على مستوى التمويل أو الانفاق على الحزب/الحملة – بما في ذلك الطرق المرابة في تقديم المساهمات من قبل موظفي الحكومة أو المقربين أو أي مصادر أخرى;
- نقل الأخبار المزيفة حول الحملة الانتخابية – بما في ذلك عدم المطالبة بموارد الدولة المستعملة لأغراض انتخابية; و/أو
- محاولات الرشوة, التي قد تكون لها علاقة بالممارسات الرسمية المحددة لطلبات العروض أو نفقات الدولة المدونة في الوثائق التي تخص مراقبة الميزانية.

VIII مراقبة التجاوزات حول موارد الدولة

مراقبة سوء استخدام موارد الاعلام التقليدية. تعتبر موارد الدولة المخصصة لمنظومة الاتصال أمرا شائعا في الكثير من البلدان, بما في ذلك استعمال وسائل الاعلام التي تملكها أو تراقبها الدولة لدعم المرشحين المتقدمين للانتخابات من جديد و التشهير بالمعارضين أو حتى محاولة التأثير على الناخبين بغير حق. يمكن أن تشمل هذه الحالات من سوء استخدام الموارد التغطية المكثفة أو الموسعة لحملة حزب حاكم أو مرشح تقدم للانتخابات من جديد, في حين تكون التغطية المقدمة لفائدة أحزاب المعارضة محتشمة ومحدودة الحجم. كما يمكن أن تشمل هذه الممارسات الترويج الغريب أو غير المبرر لانجازات الحكومة السابقة خلال فترة الانتخابات. أفضل طريقة لتأمين مراقبة التغطية غير العادلة أو المتحيزة للأحزاب/المرشحين السياسيين هي التي تتم من خلال المراقبة الممنهجة للإعلام والتي يتكفل بها فريق من الخبراء من ذوي الكفاءة العالية ليعمل على مدار الساعة. لمزيد من البيانات حول مراقبة وسائل الاعلام, يرجى مراجعة المصادر المدونة في الملحق.

مراقبة حالات سوء استخدام الموارد التشريعية. في العديد من البلدان, يتم اللجوء إلى سوء استخدام النفوذ التشريعي بهدف اعطاء مزيد من الدفع للأغلبيات البرلمانية/التشريعية وحثها على المصادقة على القوانين التي تخدم مصلحة المرشحين الذين تقدموا للانتخابات من جديد أو الاضرار بمصالح أحزاب/أو مرشحي المعارضة. يمكن أن تشمل هذه الظاهرة تغييرا في القوانين الانتخابية أو في الشروط التي يتعين على المرشحين الاستجابة لها أو اللوائح الخاصة بالحملات الانتخابية أو الضمانات لمنع استعمال موارد الدولة لغايات انتخابية أو أية لوائح أخرى. قد يسعى من هم في السلطة, في بعض الحالات, إلى تمرير قانون يجعل من عملية رصد ممارسات الفساد وتنظيمها أمرا صعبا. مثل هذا القانون من شأنه الاخلال بالشروط الخاصة بالشفافية والتغطية على حالات سوء استخدام موارد الدولة, أو الحد من قدرات هيئات مكافحة الفساد. يمكن أن تشمل الجهود المبذولة لإجهاض منظومة الشفافية كذلك فرض بعض القيود على حقوق المراقبين. كما لا يستبعد, في ذات السياق, لجوء الأغلبية البرلمانية إلى ادخال تغييرات جذرية على الاجراءات التشريعية للحد من قوة مرشحي المعارضة أو التقليل من شأنهم. في بعض المراحل الأخرى, قد تشمل حالات سوء استخدام النفوذ التشريعي تمرير قوانين لمساندة بعض القطاعات/أعضاء النخبة بهدف الحصول على تبرعات لفائدة الحملة الانتخابية أو كسب الامتيازات السياسية الأخرى. تتمثل المراقبة البرلمانية منهجية فاعلة وقيمة يمكن استخدامها للتأكد ما إذا تم اللجوء إلى اجراءات تشريعية غير منصفة أو غير قانونية لضرب مصالح أعضاء المعارضة في البرلمان أو لتمرير قوانين تستفيد منها الأغلبية. كما يمكن اللجوء إلى التتبع و التحليل القانوني لمراجعة القوانين التي تم سنها حديثا أو التي خضعت للتنقيح أو التي تم الغاءها بهدف منح امتيازات لمجموعة من المنافسين السياسيين أو اضعاف منظومة الشفافية والمس من الاجراءات الهادفة إلى مكافحة الفساد. للاطلاع على مزيد من المصادر حول هذه المنهجيات, يرجى مراجعة الملحق ب.

IX نشر الاستنتاجات

قد تكون عملية نقل الاستنتاجات حول سوء استخدام موارد الدولة أمرا أكثر صعوبة وتعقيدا مقارنة بتبادل استنتاجات أخرى تخص المسار الانتخابي: وقد تكون مسألة سوء استخدام موارد الدولة أمرا غير مهم بالنسبة للمواطنين. كما أن الاستنتاجات قد تبدو أمرا متحيزا حيث أنها غالبا ما تركز على المرشحين المتقدمين للانتخابات من جديد, إضافة إلى ان التقارير التي تشير إلى وجود انتهاكات خصوصية قد تجر وراءها القرار بالانتقام من الضحايا أو من المبلغين عن الفساد; و/أو المنظمات التي من شأنها مواجهة التداعيات القانونية أو غيرها بسبب ادعائها وجود حالات فساد. وهناك بعض المنظمات الأخرى التي قد تلجأ إلى الشركاء – على غرار الصحفيين أو المؤثرين أو منظمات المناصرة – وذلك بهدف المساعدة على نشر الاستنتاجات. كما يمكن أن تحال بعض الاستنتاجات الأخرى على نظر هيئات التقاضي الرسمية في حين تجد استنتاجات أخرى صدى أفضل بتبليغها مباشرة إلى الجمهور العريض. وبالتالي, تتمثل أفضل طريقة للتواصل حول هذا الشأن في تعديل استراتيجيات التفاعل والتواصل لأخذ الأهداف الخاصة بالمشروع بعين الاعتبار وإيلاء الأهمية المستحقة للمخاطر والتحديات التي قد تطرأ في أي سياق معين.

فكر في أهداف التواصل

يتعين على فرق المراقبة تصميم استراتيجية تواصل خارجية لدعم الأهداف الخصوصية التي يرمي إليها المشروع وذلك على غرار الجوانب التالية:

ارساء منظومة التربية الجيدة والحرص على تغيير الثقافة السائدة حول حالات سوء استخدام موارد الدولة:

- التخطيط للتوعية على الأمد الطويل قبل انطلاق فترة الحملة أو البرنامج الانتخابي,
- استهداف الجماعات المعرضة للمخاطر (الناخبون, موظفو الحكومة) بهدف توعيتهم بحقوقهم,
- قواعد اتصالية تكون في اتساق مع مفهوم القيم الثقافية – مثل محاربة الفساد لتحسين جودة الحياة لدى المواطنين; الحرص على تنظيم انتخابات نزيهة; الشعور بالنخوة والاعتزاز أثناء أدائنا للوظيفة العمومية.
- استعمال النظراء ولعب الأدوار بالنسبة للمؤثرين والشباب للمناداة بتغيير السلوك وبناء شعور الفخر بالانتماء إلى المجموعة المحلية وبإبداء روح التضامن إزاء القواعد الجديدة.
- في حالة استعمال أداة لنقل البيانات باسم المواطنين أو موظفي الحكومة, احرص على الترويج بكل ما أوتيت من قوة وبأفضل استراتيجية ممكنة لكي يطلع المستضعفون على هوية الشخص الذي يمكنهم الاتصال به عند الضرورة.

ردع حالات سوء استخدام الموارد والسعي إلى الترويج للمساءلة:

- انطلق في الحملة الانتخابية في وقت مبكر جدا (أو انطلق في البرنامج).
- استهدف الجماعات المحلية المعرضة للمخاطر كي تدرك هذه الجماعات حقوقها.
- اخبر المنتهكين بأعمالهم. أخبر السلطات الحكومية ذات الصلة, وكذلك موظفي الحكومة والأحزاب والمرشحين بأن الانتخابات ستنظم تحت المراقبة.
- قم بنقل الاستنتاجات طالما كانت مهمة, وفي توقيت تحصل فيه على انتباه الجمهور وعندما يكون الوقت ملائما للمقاضاة و/أو ردع أي تحركات مماثلة في المستقبل.

- قدم الأدلة الدامغة على الانتهاكات وابرز التأثير الناتج عن حالات سوء استخدام الموارد هذه.
- ساهم في خلق الضغط العام لإنفاذ (ارساء) قواعد المساءلة, و
- استهدف مؤسسات المساءلة وحث أصحاب القرار الآخرين على مزيد التحرك..

تعزيز دور المؤسسات:

- استعمل الحجج واسرد القصص التي تستند إلى القيم النبيلة واستغل التوقيت الاستراتيجي لاضطرار اصحاب القرار والمؤسسات على التحرك.
- نسق مع المنادين بالاصلاح في البرلمان والوزارات لإرساء بنية تحتية ملائمة للتدريب وحماية المبلغين و/أو وضع آليات المساءلة, و
- قم ببناء منظومات الشراكة مع المؤسسات (الإدارة, الجامعات التي تدرب موظفي الحكومة ومكاتب أمين المظالم إلخ) لإدارة التعاون المشترك في مجال التدريب والتواصل والمراجعة الداخلية إلخ...).

القيام بعمل المناصرة من أجل الاصلاحات القانونية:

- قم بنشر الرسائل على مستوى النقاط/التقاطعات الاستراتيجية لتحقيق الاصلاحات المنشودة: مباشرة بعد انتهاء الانتخابات; قبل أداء المنتخبين الجدد للقسم; وأثناء الفترات الحاسمة التي تتخلل الجلسات البرلمانية.
- استعمل الرسائل المحفزة والتوصيات المشجعة لاستهداف أصحاب القرار وحثهم على التحرك الإيجابي,
- قم بتوعية وتحريك الجماعات القوية والملتزمة للضغط على أصحاب القرار وحثهم على التحرك, و
- قم بتأمين المساندة الشعبية باستعمال رسائل فاعلة وخلاقة بهدف لفت نظر أصحاب القرار ومساءلتهم. لا تتردد في الوقوف في وجه أصحاب القرار واجبارهم على التدخل والمساهمة في إيجاد الحل!

ابعث برسالة مؤثرة!

تصرف حسب طلبات الجمهور. صياغة الرسالة الفاعلة تعتمد على صياغتها وتعديلها بشكل جيد حتى تصل إلى الجمهور المستهدف بشكل تام. يجب تصميم الرسالة على قياس أولئك الذين يحتاجون إلى سماعها بدلا من الاكتفاء بالاعتماد على المعلومات العامة الموجهة "للجمهور العريض". عند صياغة الرسالة, يجب التفكير فيما تنتظره فئات مختلفة ومتعددة من الجماهير بدلا من التركيز على فئة واحدة وصغيرة – على غرار المشرعين وموظفي الحكومة والشباب - إضافة إلى التفكير المليء في أفضل السبل للوصول إليهم والتأثير عليهم بشكل مقنع. يجب التعرف على المعلومات السابقة التي كانوا يمتلكونها حول المسألة المعنية. ما هي الاستنتاجات أو المفاهيم التي تمكن من الاستجابة أكثر من غيرها لانتظاراتهم؟ ما هي أفضل منصة أو وسيلة أو طريقة تواصل للتفاعل معهم؟ كيف يمكن طرح المحتوى – أيكون ذلك بواسطة التقارير الرسمية؟ أو الرسوم البيانية الظرفية؟ أو الوسائل المرئية المبدعة؟ أو أشرطة الفيديو التي تشد الانتباه؟ خطط للعديد من طرق التواصل المختلفة والمتعددة مع كل فئة من الجمهورالمستهدف لكي تنجح في بعث رسالة مقنعة ومؤثرة حقا؟

استقطب الاهتمام وابرز الأهمية. قبل الخوض في الاستنتاجات, اقنع الجمهور بوجاهة الموضوع وأهميته. "مفهوم سوء استخدام موارد الدولة" هو مفهوم غامض وهلامي ولا يتناغم بالضرورة مع انتظارات العديد من فئات الجمهور المستهدف. فكر في استنباط أطر تحتوي الاستنتاجات بطريقة أكثر سلاسة وترتكز إلى مفاهيم تحمل جملة من القيم على غرار "النزاهة", "الانصاف" , الشفافية" أو "الشعور بالفخر كمواطنين" والتي تعتبر كلها ذات قيمة عالية و أكثر فعالية. في العديد من البلدان, قد نحتاج إلى المنظومة التربوية لنوضح كيف

أن الممارسات على الأمد الطويل غير قانونية وغير أخلاقية و/أو تضر بمسار الديمقراطية والحوكمة. لذا, كن خلاقا في استنباط أطر تحتوي الاستنتاجات بطريقة تتناغم مع القيم التي ينادي بها الجمهور وتتناسب مع مصالحه وتستجيب لمبدإ الحق والباطل.

ابسط الاستنتاجات بطريقة واضحة ومقنعة. غالبا ما يتم تقديم حالات سوء استخدام موارد الدولة, الواردة في تقارير المراقبين, في شكل لائحة تشمل عددا من الحالات التي لا تمكن الجمهور بالضرورة من فهم البعد والسياق والتأثير الذي يكتسيه المشكل. عوضا عن هذا, يتعين على الفرق بسط الاستنتاجات بطريقة أكثر بداهة وذكاء. هناك بعض الاستنتاجات – على غرار الملاحظات المتأتية من التجمعات التي تعقد أثناء فترة الحملات الانتخابية والبيانات المستقاة من اللقاءات المنظمة مع أهم المبلغين وعمليات تحليل البيانات الرسمية و/أو التحاليل الممنهجة لمحتويات الشبكات الاجتماعية – والتي يمكن جمعها بصفة كمية وعرضها في شكل رسوم بيانية وجداول انفوغرافية مقنعة وفاعلة. يمكن أن تشمل هذه المنهجية عرض المعلومات المتعلقة بالثمن الذي تكلفه منظومة الفساد وبخصوص الخسارة التي قد تلحق المرافق الاجتماعية والتمثيل العادل على مستوى أخذ القرار في الحكومة. وهناك صنف من المعلومات الأخرى – على غرار الاستنتاجات التي يتم جمعها من خلال التحقيقات وتقارير المراجعة الصادرة عن المواطنين – التي يمكن تبادلها في شكل دراسة حالات دقيقة أو قصصا متداولة. كتكملة للبيانات الكمية أو الدراسات الدقيقة, هناك لائحة من الحالات المنفردة التي يمكن دمجها في شكل ملاحق أكثر دقة وتذيلها إلى التقرير, إضافة إلى النقاط التي يمكن تفعيلها في أي وقت من قبل السلطات بغاية تسهيل اجراء التحقيقات القائمة. كن خلاقا عند بسط البيانات أمام الجمهور – رسوم بيانية, أشكال فنية, روح الدعابة, سخرية, بل اذهب إلى حد غاية التشهير المعلن, وهي كلها طرق تعتبر فاعلة جدا للفت انتباه الجمهور وتوعيته بالاستنتاجات المعلنة.

فسر لماذا الأمر مهم وكيف يمكن حل الاشكالية. قد يكون من المفيد جدا وضع أطر تشمل الاستنتاجات المضافة في سياق قانوني وسياسي موسع. إن السعي إلى التوضيح بأن القوانين غير نافذة من شأنه أن يبرز الحاجة إلى منظومة تربية عمومية أفضل, إلى صنف من آليات المساءلة يكون أقوى وأنجع وإلى وسيلة فاعلة تمكن من ارساء حكم القانون كذلك. إن العمل على اثبات الممارسات المتجذرة بعمق والانتهاكات اللاأخلاقية المتفشية (حتى وإن بدت قانونية تماما), لها تأثير سلبي على نزاهة الانتخابات ومن شأنها أن تنال من حقوق الناخبين, وبالتالي, فهي تبرز الحاجة الماسة إلى اصلاح المنظومة القانونية. وفي الختام, يستحسن أن تتأكد من وجاهة كافة التوصيات الصادرة ونؤكد على ضرورة انفاذها واستهدافها بطريقة تجعل من الأطراف المعنية أطرافا مسؤولة حقا.

لمزيد من التوجيهات حول تصميم خطة تواصل استراتيجية ناجعة, يرجى مراجعة رفع الأصوات في فضاءات مغلقة: التخطيط للتواصل الاستراتيجي من أجل أفرقة مراقبة الانتخابات من المواطنين غير المتحزبين[18] الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني.

[18] https://www.raiseavoice.net

ملحق أ – عينة عن الأسئلة الواردة في اللقاء مع أهم المبلغين

نورد أدناه الوصفة التي تعكس الأسئلة الواردة في اللقاء مع أهم المبلغين والتي يمكن تعديلها, في أي حين, لتشمل الحالات القائمة حول سوء استخدام الموارد والتي تمت صياغتها بطريقة تتلاءم من السياقات المعنية. هناك بعض الأسئلة التي تمت صياغتها لتوضيح آراء المستجوبين أو عكس تصوراتهم حول محور معين, بدلا من السعي إلى الحصول على أجوبة موضوعية فقط تخص ملاحظاتهم. لا يجب أخذ الردود المقدمة حول الاسئلة هذه على أساس معناها المباشر, بل يتعين الاستئناس بها لإدراك التصورات الثقافية الشاسعة التي تحيط بمفهوم الفساد والمساءلة. كما يمكن استغلال هذه الأسئلة كمنطلق قوي وفاعل يمكن من إنارة الملاحظين المواطنين ويسهل استيعابهم لمسائل جديدة بهدف اكتشاف وتحديد موقع تواجد مصدر معلومات موضوعية أخرى. كما أن تصميم الأسئلة بطريقة معينة – على غرار مصفوفة الخيارات المتعددة – التي تقدم أجوبة مهلكلة من شأنها تيسر الحصول على منظومة تحليل بيانات ممنهجة (راجع مربع النص "نصائح من أجل ملاحظة ممنهجة على الأمد الطويل حول سوء استخدام موارد الدولة" الوارد في الجزء IV, وذلك لمزيد من المعلومات).

المرشح أوفريق موظفي الحملة

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد مؤسساتية	• أين توجد مقرات حملتك الانتخابية؟ • أين قمت بتنظيم التجمعات خلال هذا الأسبوع؟ • أين تقوم بتخزين المستلزمات الخاصة بالحملة؟ • ما هو عدد المتطوعين المنخرطين في حملتك؟ من أين تنتدبهم؟ كم عدد نساء وكم هو عدد الرجال فيهم؟ هل تجد صعوبات في انتداب النساء أو الأعضاء من المجموعات المهمشة عادة للمشاركة في حملتك؟ • ما هي مصادر البيانات التي تستعملها لإعداد لائحة ناخبين/مناصرين تنوي استهدافها؟ • من المكلف بتأمين منظومة الأمن والسلامة خلال حملتك الانتخابية؟

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد تنظيمية	• بلغة الأرقام حول عدد المطالب المقدمة للحصول على رخصة تجمع, ما هو عدد المطالب التي تم تقديمها وعدد المطالب التي تمت المصادقة عليها وعدد المطالب التي قوبلت بالرفض خلال هذا الأسبوع؟ • من المسؤول عن قبول هذه الطالب والمصادقة عليها؟ • هل توجد هناك مقاييس واضحة وموضوعية للبت في قبول هذا المطالب من عدمه؟ • عموما, ما هو عدد الأيام الذي يسبق حصولك على الموافقة لتنظيم تجمعك الانتخابي؟ • هل قمت بتقديم أية شكوى حول المسار الذي يحيط بعملية منح الموافقة على التجمعات؟
موارد قسرية	• هل واجهتك أية مشاكل أثناء قيامك بحملتك الانتخابية في هذه المنطقة؟ إذا كان الأمر كذلك, ما هي أنواع المشاكل التي جابهتك؟ فكر في طرح الأسئلة التالية: • هل تعرض المرشح/أعضاء فريق الحملة أو المناصرون إلى أي صنف من التخويف أو استعمال القوة ضدهم أثناء قيامهم بالحملة الانتخابية؟ • هل خضع المرشح/أعضاء فريق الحملة أو المناصرون إلى أي صنف من الهرسلة أو التهديدات أو الإيقافات أو التهديد بالأذى الجسدي, بشكل عام أو خاص, مباشرة أو عبر الإنترنت أو عن طريق وسائل الاعلام؟ • هل خضع المرشح/أعضاء فريق الحملة أو المناصرون إلى أي صنف من التهديدات بفقدان مناصبهم في الوظيفة العامة أو فسخ عقودهم الحالية أو القادمة مع الحكومة؟
أسئلة مبنية على التصور العام (لاحظ أن الأجوبة لا تؤخذ 'لى اساس معناها المباشر ولكن يتم استعمالها كأدوات يستأنس بها الملاحظون لمقارنتها مع مصادر معلومات أخرى)	• هل شاهدت أو سمعت عن أي سلون يخص الحملة الانتخابية من قبل مرشحين أو أحزاب أو مناصرين آخرين والذين تعتبرهم مرتشين؟ • هل تعتقد تحظى بنفس الحظوظ في الامتع بالموارد المالية أو المؤسساتية أثناء قيامك بحملتك الانتخابية وذلك مقارنة بالأحزاب أو المرشحين الآخرين؟
نقاط أخرى	• متى وأين ستقيم التجمع الخاص بحملتك الانتخابية هذا الأسبوع؟ (سؤال مطروح لمساعدة الملاحظين على الأمد الطويل في التخطيط لمراقبة الحملات)

قادة الجماعات المحلية وممثلو الجماعات المهمشة وبعض المصادر المحايدة الأخرى

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد مؤسساتية	• هل لاحظت حزبا أ يستعمل سيارات الدولة أو أية موارد أخرى للدولة أثناء الحملة الانتخابية؟ • هل لاحظت حزبا يستعمل سيارات الدولة أو أية موارد أخرى للدولة أضناء الحملة الانتخابية؟ • هل لاحظت موظفي الحكومة يساعدون في الحملة أو يحضرون تظاهرات في الحملة خلال ساعات الدوام الرسمية؟------لا واحد; بالنسبة لحزب أ------; بالنسبة لحزب ب)
موارد الميزانية	• هل شاهدت أي مشاريع تنموية جديدة أو غير منتظرة في مجتمعك المحلي؟ إذا كان الأمر كذلك, ما هي أنواع هذه المشاريع ومن الذي كان وراء التسويق لها؟ • هل لاحظت أي تغيير في توزيع الخدمات الاجتماعية أو المساعدات لفائدة أعضاء المجتمع المحلي, على غرار التحويلات النقدية أو المواد الغذائية, أو أي نوع آخر من المساعدة؟ إذا كان الأمر كذلك, من الذي تولى تقديم هذه المساعدات وقام بالترويج لها؟
موارد قسرية	• هل تعتقد أن الناخبين داخل مجتمعك سيواجهون مشاكل إذا ما صوتوا لفائدة أحزاب أو مرشحين بعينهم؟ إذا ما كان الأمر كذلك, ما هي المشاكل التي قد يواجهونها؟ • هل قيل لبعض أعضاء مجتمعات محلية أنهم لن يحصلوا على المساعدات من الحكومة مستقبلا إذا لم يصوتوا لفائدة مرشح/حزب حاكم؟

موظفي الحكومة وقادة النقابات إلخ...

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد مؤسساتية	• هل تم اعلامك بالقيود القانونية التي قد تفرض في حالة قيامك بأنشطة تخص الحملة الانتخابية بصفتك الرسمية؟ • هل فرض عليك أي منظم للحملات الانتخابية توفير معلومات خاصة بالناخبين في منطقة/في إطار برنامج لا يمثل جزءا من المعلومات المتوفرة لكافة المرشحين؟ • هل شاهدت أي مزاد مخصصة لحملة انتخابية تم انتاجها/تخزينها/ توزيعها من قبل المكتب الذي تعمل به؟ • هل ساعدت في تنظيم أية حملات انتخابية وأنت في منصبك الرسمي؟ إذا كان الأمر كذلك, متى تم ذلك؟ ولفائدة أي حزب كان ذلك؟
موارد قسرية	• هل تعتقد أنك أنت وزملاؤك لكم الحرية التامة لحضور التظاهرات التي تنظم في إطار الحملات الانتخابية لفائدة مرشحيكم المفضلين خارج أوقات الدوام؟ • هل تعتقد أن دعمك الصريح لحزب أو مرشح سيسبب لك مشاكل؟ • هل أعلمت أن عملك وأجرك وترقيتك المهنية ستتأثر بنتائج الانتخابات؟

أبطال الحوكمة المفتوحة أو المبلغين الممكنين عن الفساد

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد مؤسساتية	• هل لاحظت ارتفاعا غريبا في نفقات إدارتك أو في الميزانية خلال فترة الانتخابات؟
موارد تنظيمية	• ما هو المسار المتبع لإدارة الشكاوى الخاصة بخرق اجراءات الحملة الانتخابية؟ من الذي يملك سلطة أخذ القرار حول طريقة إدارة اللوائح المتبعة وما هي آليات المراقبة المتوفرة لتعزيز عملية تنفيذ اللوائح المنصفة؟
أسئلة مبنية على التصور العام (لاحظ أن الأجوبة لا تؤخذ 'لى اساس معناها المباشر ولكن يتم استعمالها كأدوات يستأنس بها الملاحظون لمقارنتها مع مصادر معلومات أخرى)	• إذا شاهدت أو علمت بحدوث حالة سوء استخدام لموارد الدولة, هل ستشعر بالأريحية بنقل هذه الوقائع إلى هيئة الانتخابات أو أي هيكل آخر مستقل؟ في حالة نقلك لمثل هذه الانتهاكات, هل تعتقد حقا ستؤدي فعلا إلى مساءلة كل من يقف وراء هذه الانتهاكات؟

الناخبون, بمن فيهم الجماعات المهمشة على غرار المرأة والشباب والأقليات العرقية وذوي الدخل المتدني والناخبون في المناطق الريفية والناخبون من فئات ذوي الاحتياجات الخصوصية وفئات أخرى من الناخبين المعتمدين على الخدمات التي تقدمها الدولة

أنواع حالات سوء استخدام موارد الدولة	عينة عن الأسئلة المطروحة أثناء المقابلة
موارد مؤسساتية	• هل تم منحك امتيازات حكومية للتصويت لفائدة مرشح/حزب معين؟
موارد تنظيمية	• هل يشعر الناخبون في دائرتك بالحرية التامة لحضور التظاهرات التي ينمها مرشحهم المفضل؟ • هل تعتقد أن الناخبين في دائرتك سيواجهون مشاكل في حالة تصويتهم لفائدة مرشحين أو أحزاب معينة؟ إذا كان الأمر كذلك, ما هي المشاكل التي قد يواجهونها؟ • هل تم اخبارك, أنت أو أي شخص آخر, بأنه سيتوقف منحكم الامتيازات الحكومية في حالة عدم تصويتكم لفائدة حزب/مرشح معين؟
أسئلة مبنية على التصور العام (لاحظ أن الأجوبة لا تؤخذ ’لى اساس معناها المباشر ولكن يتم استعمالها كأدوات يستأنس بها الملاحظون لمقارنتها مع مصادر معلومات أخرى)	• هل تعتقد أن مؤسسات الاشراف (هيئة الانتخابات, أمين الظالم, البرلمان أو أي هياكل اشراف أخرى) هي قادرة على مساءلة المسؤولين الذي يسيؤون استخدام موارد الدولة لغايات انتخابية؟

ملحق ب – مصادر

مزيد من التوجيهات حول سوء استخدام موارد الدولة ومراقبة تمويل الحملات الانتخابية:

مراقبة تمويل الحملات الانتخابية: دليل مخصص للمنظمات غير الحكومية تقترحه مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح (2004), راجع البابين 5 و 6. الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[1]

أدوات لمراجعة الإطار القانوني حول سوء استخدام موارد الدولة

امتياز غير منصف: سوء استخدام موارد الدولة أثناء الانتخابات, المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (2017). الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[2]

تعزيز الإطار القانوني من أجل انتخابات ديمقراطية, المعهد الديمقراطي الوطني (2008), راجع الصفحات 77-71, الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[3]

"خطوط توجيهية مشتركة حول حالات سوء استخدام الوارد الإدارية خلال مسار الانتاخابات", لجنة البندقية/المجلي الأوروبي (2016), تتضمن هذه الوثيقة مبادئ هامة ومفيدة والتزامات من قبل بلدان المجلي الأوروبب. الخطوط التوجيهية متوفرة هنا.[4]

مزيد من الخطوط التوجيهية حول استراتيجيات التواصل الناجحة

رفع الأصوات في الفضاءات المغلقة: التخطيط الاستراتيجي للتواصل من أجل فرق ملاحظي الانتخابات للمواطن غير المتحزب, المعهد الديمقراطي الوطني (2019) متوفر هنا.[5]

مزيد من الخطوط التوجيهية حول مراقبة وسائل الاعلام التي تمتلكها الدولة

مراقبة وسائل الاعلام لتعزيز دور الانتخابات الديمقراطية: دليل من اصدار المعهد الديمقراطي الوطني لفائدة منظمات المواطنين. المعهد الديمقراطي الوطني (2002). الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[6]

---

[1] https://www.justiceinitiative.org/publications/monitoring-election-campaign-finance-handbook-ngos

[2] https://www.ifes.org/publications/unfair-advantage-abuse-state-resources-elections

[3] https://www.ndi.org/publications/promoting-legal-frameworks-democratic-elections

[4] https://www.venice.coe.int/webforms/documents/?pdf=CDL-AD(2016)004-e

[5] https://www.raiseavoice.net/ar

[6] https://www.ndi.org/publications/media-monitoring-promote-democratic-elections-ndi-handbook-citizen-organizations

دليل عن مراقبة وسائل الاعلام من أجل مهام ملاحظي الانتخابات
مكتب منظمة الأمن والسلم من أجل أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان (2012), الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[7]

معلومات مظللة ونزاهة انتخابية: وثيقة توجيهية من أجل برامج انتخابية للمعهد الديمقراطي الوطني. المعهد الديمقراطي الوطني (2019) متوفر هنا.[8]

مصادر مراقبة برلمانية

تعزيز منظومة المساءلة في البرلمان والتزام المواطن والنفاذ إلى المعلومة: مسح شامل حول منظمات المراقبة البرلمانية. المعهد الوطني الديمقراطي (2011), الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[9]

مراقبة المسار السياسي: أدوات وتقنيات الناشط
المعهد الديمقراطي الوطني (2010), الوثيقة الكاملة متوفرة هنا.[10]

بوابة التطور البرلماني – منظمات المراقبة البرلمانية
أغورا (2012), هنا.[11]

مصادر حول التحقيقات الخاصة بمحاربة الفساد

أدوات محاب الفساد: تجارب المجتمع المدني والاستراتيجيات البارزة
منظمة الشفافية الدولية (2002), متوفر هنا.[12]

---

[7] https://www.osce.org/files/f/documents/1/0/92057.pdf

[8] https://www.ndi.org/sites/default/files/Disinformation%20and%20Electoral%20Integrity_NDI_External_Updated%20May%202019%20%281%29.pdf

[9] https://www.ndi.org/sites/default/files/governance-parliamentary-monitoring-organizations-survey-september-2011.pdf

[10] https://www.ndi.org/political-process_monitoring_guide

[11] https://www.agora-parl.org/resources/aoe/parliamentary-monitoring-organisations

[12] https://www.transparency.org/en/publications/corruption-fighters-toolkit-civil-society-experiences-and-emerging-strategi

الشبكة الدولية للصحافة الاستقصائية

الشبكة الدولية للصحافة الاستقصائية[13]

تشكيلة من المصادر حول التحقيقات في الفساد[14]

نقل النصائح والأدوات[15]

مجموعة بالنغات

مصادر للتعرف على المبلغين ضد الفساد والتعاون معهم[16]

[13] https://docs.google.com/spreadsheets/d/1kHQUH8RvfUNrQuH3NWYMq8BzraEFF4QaG_XbfAcFV9k/edit#gid=0

[14] https://helpdesk.gijn.org/support/solutions/articles/14000036502-reporting-tips-and-tools

[15] https://gijn.org/whistleblowing/

[16] https://bit.ly/bcattools

ملحق ـ: الالتزامات الدولية حول محاربة الفساد السياسي أثناء الانتخابات

دوليا

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

مادة 25

يكون لكل مواطن, دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2, الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

١) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة, إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية,

٢) أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري, تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين,

٣) أن تتاح له, على قدم المساواة مع سواه, فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

مادة 26

الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق المساواة في التمتع بالحماية. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب, كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي, أو الأصل القومي أو الاجتماعي, أو الثروة أو النسب, أو غير ذلك من الأسباب.

التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة, الحق في الاقتراع, الحق في النفاذ العادل إلى الخدمات العمومية (مادة 25)

يجب أن يتمتع كل الأشخاص الذين يحق الاقتراع بحق التصويت لفائدة أي مرشح أثناء الانتخابات, ولفائدة أو ضد كل اقتراح مقدم للاستفتاء أو الاستفتاء العام, ويتمع بالحرية لدعم أو معرضة الحكومة, بدون الخضوع لأي تأثير أو اكراه غير مبرر, مهما كان مأتاه, والذي من شأنه أن يشوه أو يعيق حرية التعبير بخصوص إرادة الناحب. يجب أن يتمتع الناخبون بحرية بناء آرائهم بكل استقلالية وبعيدا عن العنف أو التهديد باستعمال العنف أو الاكراه أو التحريض أو التدخل بهدف التلاعب مهما كان نوعه.

اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد

مادة 7. القطاع العام

[...]

2. تنظر كل دولة طرف أيضا في اعتماد تدابير تشريعية وإدارية مناسبة, بما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي, لوضع معايير تتعلق بالترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغلها.

3. تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة, بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي, لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية وفي تمويل الأحزاب السياسية, حيثما انطبق الحال.
4. تسعى كل دولة طرف, وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي, إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح. .

افريقيا

اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته

[...] قيام موظف عمومي, أو أي شخص آخر, بتحويل مساره، ولأغراض لا صلة لها بالأغراض التي كانت مقصودة لها منذ البداية، لمنفعته (منفعتها) الشخصية, أو لمصلحة طرف ثالث، أي ممتلكات تخص الدولة أو هيئاتها، أو هيئة مستقلة، أو إلى فرد، والذي تلقاه هذا المسؤول الرسمي بحكم منصبه (ها) [...] .

بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - المتعلق بمكافحة الفساد

يجب أن ينطبق هذا البروتوكول على أفعال الفساد التالية:

[...]

موظف عمومي يحيد عن غرضه الأولي، إما لمصلحته أو لمصلحة شخص آخر، أي أصول، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، أو أفعال وسندات مالية تملكها الدولة، هيئة مستقلة أو فرد، يمنح للموظف العمومي بحكم منصبه ونظرا لحاجة الدولة إلى حفظ الأمن ولأسباب أخرى.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - بروتوكول مكافحة الفساد

يجب أن ينطبق هذا البروتوكول على أفعال الفساد التالية:

[...]

الحياد من قبل موظف عمومي لأغراض لا صلة لها بتلك التي كانت معنية أوليا، لمنفعته(ها) أو لمنفعة طرف ثالث في أي ممتلكات منقولة أو غير منقولة، الأموال أو السندات المالية المملوكة للدولة، لهيئة مستقلة، أو لأي فرد، يستلم هذا الموظف بحكم منصبه لأغراض الإدارة أو الحفظ أو غير ذلك من الأسباب.

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - مبادئ ومبادئ توجيهية تنظم الانتخابات الديمقراطية

2. المبادئ المطلوبة لتنظيم انتخابات ديمقراطية
2.2 يتعين على الدول الأعضاء للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اتباع المبادئ التالية أثناء تنظيم انتخابات ديمقراطية.

[...]

2.1.5 فرص متساوية أمام كافة الأحزاب السياسية للنفاذ إلى وسائل الإعلام الحكومية.
2.1.5 فرص متساوية لممارسة حق الاقتراع والترشح للانتخابات.

الأمركيتان

منظمة الدول الأمريكية - اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد

يجب أن تنطبق هذه الاتفاقية على أفعال الفساد التالية:

[...]

أي فعل أو تغافل من جانب موظف حكومي أو شخص يؤدي وظائف عامة عن أداء واجباته لغرض الحصول على منافع لنفسه, أو لفائدة طرف ثالث, بشكل غير مشروع.

الدول العربية

جامعة الدول العربية - الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

المادة 4
مع مراعاة أن وصف أفعال الفساد المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية يخضع لقانون الدولة الطرف، تعتمد كل دولة وفقا لنظامها القانوني ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية، عندما ترتكب عمداً:

[...]

-5 المتاجرة بالنفوذ.
-6 إساءة استغلال الوظائف العمومية.
-7 الإثراء غير المشروع.

[...]

-11 اختلاس الممتلكات العامة والاستيلاء عليها بغير حق.

آسيا

خطة الجماعة السياسية - الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 25

أ.2.3 غرس ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وإدماج مبادئها في سياسات وممارسات جماعة أمم جنوب شرق آسيا

[...]

iii. تعزيز منظومة التعاون صلب جماعة أمم جنوب شرق آسيا بهدف تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد;
IV. تعزيز تنفيذ القوانين واللوائح المحلية لمكافحة الفساد وممارسات مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص صلب جماعة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال برامج بناء القدرات.

أوروبا/أوراسيا

مجلس أوروبا/لجنة الوزراء - توصية إلى الدول الأعضاء بشأن القواعد المشتركة لمكافحة الفساد في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية

مادة 5. التبرعات المتأتية من الكيانات القانونية

[...]

ج. ينبغي على الدول منع الكيانات القانونية الخاضعة لسيطرة الدولة أو السلطات العامة الأخرى من تقديم تبرعات لفائدة الأحزاب السياسية.

مجلس أوروبا/لجنة البندقية - مبادئ توجيهية مشتركة بشأن إساءة استخدام الموارد الإدارية أثناء العمليات الانتخابية

تشمل هذه المبادئ التوجيهية أعمال موظفي الخدمة المدنية في مناصبهم الرسمية. ويحتوي هذا على الكيفية التي يمكن لموظفي الخدمة المدنية من خلالها إساءة استخدام واجباتهم ووسائلهم العامة أو، على العكس من ذلك، الضغط عليهم لكسب الدعم أو التصويت لصالح بعض المتنافسين في الانتخابات. تشمل هذه المبادئ التوجيهية أيضا الإجراءات التي يتخذها شاغلو الوظائف المنتخبون، ولا سيما أثناء تنظيم الحملات الانتخابية. وبالتالي, يمكن الملاحظة أن هاتين الفئتين لا تتداخلان عادة.

[...]

قد تتطلب بعض عناصر المبادئ التوجيهية أساسا دستوريا أو تشريعيا مطابقا للأوامر الوطنية, في حين يمكن توفير عناصر أخرى من خلال

مدونات سلوك أو من خلال مدونات خدمات عمومية/مدنية أو ممارسات أو تأويلات للتشريعات الوطنية من قبل المحاكم المخولة. في كل الحالات, من المهم أن تكون التشريعات واللوائح والأحكام القضائية متسقة فيما بينها بشكل محكم, وأن يتم تجنب الثغرات وأوجه الغموض والأحكام المتناقضة.

[...]

تحتوي الخطوط التوجيهية على ثلاثة أجزاء. جاء الجزء الأول ليذكر أن المبادئ الأساسية القابلة للتطبيق (جزء. II أ.). تتمحور الخطوط التوجيهية حول الطريقة المطلوبة لمنع إساءة استغلال الموارد الإدارية وتسليط العقوبات على مرتكبيها أثناء المسار الانتخابي, حيث يتم ذلك أولا باقتراح تحسينات على الإطار الانتخابي أو القانوني عموما (جزء II.ب.), ثم يتم ذلك باقتراح حلول وعقوبات عملية (جزءII.ج,).

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وثيقة اجتماع كوبنهاغن للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني لمجلس الأمن

(5) يعلنون رسميا أن من بين عناصر العدالة الأساسية للتعبير الكامل عن الكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع البشر ما يلي:

[...]

الفصل الواضح بين الدولة والأحزاب السياسية, بحيث لا يتم, على وجه الخصوص, دمج الأحزاب السياسية ضمن الدولة.

Copyright © National Democratic Institute 2022